

كتاب الخط للزجاجي

تحقيق

د. غانم قدوري الحمد

كلية التربية للبنات / جامعة تكريت

المؤلفات قد ذهب ولم يوقف له على أثر .

الثاني : جودة مادة الكتاب ، مع علو منزلة مؤلفه ، وتقديم عصره .

والزجاجي من العلماء الذين نالوا عناية عدد من الباحثين المحدثين ، فكتب الدكتور مازن المبارك كتاباً عن (الزجاجي : حياته وآثاره ومذهبه النحوي من خلال كتابه الايضاح) ، وكتب الدكتور عبدالحسين المبارك (الزجاجي ومذهبه في النحو واللغة) ، الى جانب ما كتبه محققو كتبه التي صدر عدد منها عن حياته ومؤلفاته ، ولا أجدي أضيف شيئاً جديداً إذا أسهبت في الكلام عن حياة الزجاجي ومؤلفاته وأنا أقدم لكتابه (الخط) ، بعد أن ظهرت الدراسات السابقة عنه ، ولذلك سأكتفي بتعريف موجز عن حياته ومؤلفاته ، وأحاول التعريف بالكتاب وعنوانه ومخطوطته وما قيل عنه ، على نحو أكثر تفصيلاً .

وإني إذ أعتر بتقديم هذا الأثر النفيس الى قراء العربية لا بد من أن أشير الى أن صاحب الفضل الأول في إخراج الكتاب هو الأخ والصدیق الدكتور محمد جمال صوفي أوغلو ، الاستاذ بكلية الإلهيات بجامعة أنقرة سابقاً ، ومعاون عميد كلية الإلهيات بجامعة (تسعة أيلول) في أزمير في الوقت الحاضر ، الذي أرسل لي بالنسخة المصورة من مخطوطة الكتاب ، فله مني الشكر ، وأدعوه من الله تعالى بالجزء

مقدمة . .

اختلف الباحثون المحدثون في كلمة قالها الزجاجي في كتابه (الجمل) في علم النحو ، وهو يتحدث عن الأفعال المهموزة ، وهي قوله (ص ٢٩٨) : « وقد ذكرتُ عامتها في كتاب الهجاء » . ولم يذكر أحد من المتقدمين كتاباً للزجاجي في موضوع الهجاء ، أي الخط ، ومن ثمَّ فإن الذين تحدثوا عن مؤلفاته لم يتفقوا على رأي في حقيقة ما ذكره في كتابه الجمل ، ونفى بعضهم أن يكون الزجاجي قد ألف كتاباً مستقلاً في الهجاء .

وحين وقفتُ على ذكر لمخطوطة (كتاب الخط) في (نواذر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا) منسوبة للزجاجي ، ذهب بي الظن الى احتمال كون هذه المخطوطة هي (كتاب الهجاء) الذي اختلف الباحثون في حقيقة أمره ، فأرسلت في طلبها ، وقد يسر الله تعالى أمر الحصول على نسخة مصورة منها ، فاذا هو هي . ووجدت حينئذ أن تحقيق الكتاب أمر مفيد في توضيح كلمة الزجاجي التي اختلفت في تفسيرها الباحثون . وقد رَغِبَني في المضي في تحقيق الكتاب أمران آخران هما :

الأول : أهمية المؤلفات القديمة في موضوع الهجاء في الكشف عن تاريخ الكتابة العربية وتطورها ، وكثير من تلك

الحسن . وأذكر بالعرفان أيضاً وأنا أقدم هذا الكتاب كلاً من الاستاذين الفاضلين الدكتور رمضان ششن الاستاذ بجامعة استانبول الذي جمع كتاب (نواذر المخطوطات العربية في مكاتب تركيا) والدكتور صلاح الدين المنجد الذي قام بطبع الكتاب بأجزائه الثلاثة على الرغم من الظروف القاسية التي عانت ولا تزال تعاني منها بيروت خاصة ولبنان عامة .

وقد بذلت ما استطعت من جهد في أخراج الكتاب على نحو مقبول ، فتحقيق الكتب على نسخة مخطوطة وحيدة لا يساعد المحقق على إصلاح ما يقع من النسخ من سقطات أو تصحيفات ، والنسخة التي اعتمدت عليها لا تخلو من بعض ذلك ، ونشر الكتاب مع بقاء عدد محدود جداً من الكلمات غير مقروء فيه خير من بقاءه حياً في نسخته المخطوطة الوحيدة التي لا يتسنى للباحثين الاطلاع عليها غالباً . والحمد لله تعالى الذي أعان على إتمام تحقيقه ، وأسأله تعالى أن يجعل عملي في نشر هذا الكتاب من العلم الذي يتفجع به ، وصل الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

أولاً : مؤلف الكتاب ..

هو أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، ولقب بالزجاجي لتلمذه على الشيخ أبي اسحاق ابراهيم بن السري الزجاج المتوفى سنة ٣١١ هـ . نزل بغداد ودرس على علمائها مثل الزجاج وابن السراج وابن كيسان وابن دريد وغيرهم .

ورحل الزجاجي عن بغداد ، فأقام في دمشق مدة حيث جلس للتدريس والاملاء ، ثم سكن طبرية حتى توفي فيها سنة ٣٣٧ هـ على أرجح الأقوال^(١) .

وألّف الزجاجي عدداً من الكتب التي اعتنى بها العلماء والدارسون قديماً وحديثاً . وقد أحصى له عدد من الباحثين المحدثين أكثر من عشرين كتاباً^(٢) ، وقد طبع منها : الجمل في النحو ، وهو أشهرها ، والأمال ، والايضاح في علل النحو ، واشتقاق أسماء الله تعالى ، والابدال والمعاقبة والنظائر ، واللامات ، ومجالس العلماء ، وأخبار الزجاجي .

ثانياً : كتاب الخط ..

١ - مخطوطة الكتاب :

جاء في كتاب (نواذر المخطوطات العربية في تركيا) وصف لمخطوطة الكتاب على النحو الآتي^(٣) :

(كتاب الخط ، أوله : نذكر بعون الله وتوفيقه في هذا الكتاب شرح ما يقع عليه الخط مستقصى ومخلوفاً ... قوغوشلر ، رقم ٤٠ / ١٠٩٦) (كتبت سنة ٧٠٧ هـ من ٢٤٩ ب الى ٢٥٦ أ) .

ومخطوطات (قوغوشلر) جزء من مكتبة طوبقوسراي ، كما أشار الى ذلك الاستاذ فؤاد سركين ، وسماها (كوغوشلار)^(٤) . والمكتبة المذكورة في استانبول بتركيا .

وقد حزت نسخة مصورة من مخطوطة الكتاب ، وهي مكتوبة بخط مقروء في الغالب ، وإن كان غير منقوط في أكثر الأحيان ، وبعض الكلمات فيه مضبوطة بالشكل ، وقد أضرت بالنسخة آثار رطوبة أو آثار ديبب حشرة الأرضة في المخطوطة .

ومخطوطة الكتاب جزء من مجموع ضخمة ، وهي تبدأ بالورقة (٢٤٩ ظ) ولا صفحة للعنوان فيها ، وتنتهي بالورقة (٢٥٦ و) ، فيكون مجموع صفحاتها أربع عشرة صفحة تقريباً ، لأن نص الكتاب ينتهي عند منتصف الصفحة الأخيرة .

٢ - نسبة الكتاب الى الزجاجي :

تبدأ مخطوطة الكتاب بعد البسملة بـ « قال الشيخ أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي النحوي ... » . وقد تكررت عبارة « قال أبو القاسم » خمس مرات في الكتاب ، وهي كنية الزجاجي . وقد حاولت تتبع نصوص كتاب الخط في أعمال الذين جاءوا بعده ، ولكنني لم أوفق الى العثور على شيء منها ، ووجدت السيوطي ينقل عن الزجاجي في معجم الهوامع ، لكنه ينقل عن باب الهجاء من كتاب الجمل للزجاجي على ما يظهر^(٥) .

وما جاء في صدر مخطوطة الكتاب ، مع تردد كنية المؤلف في أثنائه ، كاف في إثبات صحة نسبة الكتاب الى الزجاجي ، ونضيف الى ذلك أن العبارة التي قالها الزجاجي في الجمل في باب الأفعال المهموزة وهي قوله : « وقد ذكرت عامتها في كتاب

الهجاء^(٣) . تؤكد نسبة كتاب الخط اليه ، حيث عقد فيه باباً طويلاً ذكر فيه أكثر من خمسين فعلاً منها ، وإن كان ذلك يحتاج الى إثبات أن كتاب الخط هو عينه كتاب الهجاء المذكور في الجمل .

٣- عنوان الكتاب :

سبقت الإشارة الى قول الزجاجي في كتابه الجمل : « وقد ذكرت عامتها في كتاب الهجاء » . ولم يشر أحد من المتقدمين ممن ترجم للزجاجي الى أنه ألف كتاباً في الهجاء ، وقد اعتمد عدد من المحدثين على ما ورد في كتاب الجمل في ذكر كتاب الهجاء بين مؤلفاته^(٤) . وأنكر عدد آخر منهم أن يكون الزجاجي يشير في قوله في الجمل الى كتاب ، وحله على أنه كان يقصد أحد أبواب الهجاء في كتاب الجمل^(٥) . وفات هؤلاء أن كتاب الجمل خال من أي باب آخر عن الأفعال المهموزة سوى الباب الذي ورد فيه قوله السابق .

ويرجع لدي أن كتاب الهجاء الذي أشار اليه الزجاجي في الجمل هو كتاب الخط الذي نكتب له هذه المقدمة ، على نحو ما وضحت في الفقرة السابقة عن تحقيق نسبته الى الزجاجي . وتبقى قضية واحدة تعترض ما نذهب اليه ، وهي عنوان الكتاب ، ويمكن تفسير اختلاف اسم الكتاب كما ورد في الجمل عما ورد في مخطوطة الكتاب باحتمالين : الأول تغيير النسخ لاسم الكتاب في المخطوطة ، والثاني أن كلمة الهجاء كانت تستخدم في وقت الزجاجي مرادفة لكلمة الخط ، ويحتمل الأمر عندئذ أن يكون عنوان الكتاب هو (كتاب الخط) وأن الزجاجي حين ذكر الكتاب في الجمل سماه بالكلمة المرادفة لعنوانه الأصلي ، وهي (الهجاء) .

ويرجع لدي الاحتمال الثاني ، وذلك لتحقيقه في حالات أخرى مماثلة ، كما حصل لكتاب ابن السراج شيخ المؤلف ، فقد ذكرت له كتب التراجم (كتاب الهجاء)^(٦) ، وقد طبع على نسخة مخطوطة تحمل عنوان (كتاب الخط) . ويمكن أن نفرض أمثلة أخرى تؤكد ذلك^(٧) .

وقد أبقى عنوان الكتاب كما ورد في المخطوطة لسببين : الأول أن المخطوطة هي المستند الأساسي في إخراج نص

الكتاب ، فلا ينبغي لمجاوز ما ورد فيها ما دام له وجه في الصحة ، والثاني أن كلمة الهجاء في عصرنا قد غلبت دلالتها الأدبية في الاستعمال على دلالتها على الكتابة والخط ، فأثرت ما هو أوضح مع موافقته لما ورد في المخطوطة .

٤- تحقيق النص ..

إن إخراج كتاب قديم من نسخة مخطوطة واحدة أمر يظل في كثير من الأحيان يفتر الى ما يوضح عدد من المواضيع في النص ، لا سيما اذا كانت المخطوطة غير واضحة تماماً أو فيها سقط أو تصحيف ، ومخطوطة (كتاب الخط) دقيقة بيّنة في الغالب لكنها لا تخلو من غموض أو سقط أو تصحيف أحياناً ، وقد بذلت جهدي في اصلاح ذلك من خلال كتب الخط العربي (أعني الإملاء) القديمة ، وكذلك استغدت من أبواب الهجاء التي جاءت في كتاب الجمل للزجاجي نفسه ، فالعبارات والأمثلة تتفق أحياناً بين النصين ، لكن كتاب الخط ليس تكراراً لما جاء في كتاب الجمل ، بل يمكن القول إن ما ورد في كتاب الجمل هو تلخيص لكتاب الخط لا سيما ان كتاب الخط مؤلف قبل الجمل بدليل قول المؤلف في الجمل عن الأفعال المهموزة : « وقد ذكرت عامتها في كتاب الهجاء » .

وهناك قضية يثيرها قول المؤلف في مقدمة كتاب الخط : « نذكر بعون الله وتوفيقه في هذا الكتاب شرح ما وقع عليه الخط ... وحكم المقصور والممدود في الخط والتاريخ والعدد ، موجزاً ... » ، فلم يرد في المخطوطة ذكر لموضوع (التاريخ والعدد) ، فإما أن يكون المؤلف ذكرهما في المقدمة ثم سها عنها ، وإما أن تكون النسخة المخطوطة التي اعتمدت عليها في تحقيق الكتاب ناقصة ، وإن كانت مختومة بهذه العبارة (تم كتاب الخط) !

وقد حرصت في تحقيق الكتاب أن أوثق النصوص بالإشارة الى مواضع ذكرها في كتب الإملاء العربي القديمة ، مثل كتاب أدب الكاتب لابن قتيبة والخط لابن السراج وكتاب الكتاب لابن درستويه وغيرها ، وكذلك خرجت الشواهد من آيات كريمة أو شعر .

كتاب عبدالسلام هارون - رحمه الله - خاصة ، وهي مواضع قليلة . وقد حاولت ألا أطيل في الهوامش ، وإنما كان هدفي دائماً توضيح وتصحيح نص الكتاب ، والله تعالى أعلم بالصواب ، واليه المرجع والمآب

والكتاب يعرض قواعد الاملاء العربي في عصر مؤلفه ، وكثير من تلك القواعد استقر على ما ذكره المؤلف وغيره من العلماء المتقدمين ، لكن بعض تلك القواعد قد تطور عبر القرون ، فحاولت أن أشير الى ذلك في الهوامش ، مستنداً الى

هوامش المقدمة

ص ٤٠ - ٨٠ . (٣) د. رمضان ششن : نوادر المخطوطات العربية في تركيا ، مج ٢ ، دار الكتب الجديد ، بيروت ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ ، ٥٠/٢ . (٤) فؤاد سزكين : تاريخ التراث العربي ، مج ١ ، ترجمة د. فهمي ابن الفضل ، القاهرة ، ١٩٧١ م ، ٤٥/١ . (٥) ينظر : السيوطي : مع الهوامش شرح جمع الجوامع في علم العربية ، صححه محمد بدر الدين النعساني ، دار المعرفة ، بيروت ، ٢٤٣/٢ ، والزجاجي : كتاب الجمل في النحو ، تح : د. علي توفيق الحمد ، بيروت ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م / ٢٧١ . (٦) الجمل ص ٢٩٨ . (٧) منهم : ابن أبي شنب في مقدمة تحقيقه لكتاب الجمل ص ٩ ، ويروكلمان في تاريخ الأدب العربي ١٧٦/٢ ، ومازن المبارك في كتابه عن الزجاجي ص ٣٨ . (٨) منهم عبدالحسين المبارك في كتابه عن الزجاجي ص ٨٠ ، وعلي توفيق الحمد المحقق الثاني لكتاب الجمل في مقدمته ص ٢٢ هامش (١) . (٩) ياقوت : معجم الادباء ، القاهرة ١٨/٢٠٠ ، والسيوطي : بغية الوعاة ١١٠/١ . (١٠) ينظر : ابن التميمي : الفهرست ، تح : رضا محمد ، طهران ، ١٩٧١ م ، ص ٦٥ . وياقوت : معجم الادباء ١٣٩/١٧

(١) تنظر ترجمته عند : الزبيدي : طبقات اللغويين والنحويين ، تح : محمد ابن الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٣ م / ١١٩ . وابن الانباري : نزهة الالباء في طبقات الاطباء ، تح د. ابراهيم السامرائي ط ٣ ، مكتبة التراث ، الزرقاء ١٤٠٥ هـ / ١٩٨٥ م / ٢٢٧ ، والقفطي : إنباء الرواة على انباء النحلة تحقيق محمد ابن الفضل ابراهيم ، دار الكتب المصرية ، ١٩٥٠ م ، ١٦٠/٢ . والسيوطي : بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، تح : محمد ابن الفضل ابراهيم ، المكتبة المصرية ، بيروت ، ٧٧/٢ . وعمر رضا كحالة : معجم المؤلفين ، المكتبة العربية بدمشق ١٩٥٧ م ، ١٢٤/٥ . وغير الدين الزركلي : الاعلام ط ٥ ، دار العلم للملايين ، ١٩٨٠ م ، ٢٩٩/٣ . ود. مازن المبارك : الزجاجي حياته وآثاره وملحبه النحوي من خلال كتابه الايضاح ، ط ١ ، دمشق ، ١٩٦٠ م . ود. عبدالحسين المبارك : الزجاجي وملحبه في النحو اللغة ، مطبعة جامعة البصرة ، ١٩٨٢ . (٢) ينظر : يروكلمان : تاريخ الادب العربي ، ترجمة د. عبدالحليم النجار ، ط ٤ ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٧ م ، ١٧٣/٢ . ومازن المبارك : الزجاجي ص ٢٣ - ٤٠ . وعبدالحسين المبارك : الزجاجي

[كتاب الخط - للزجاجي]

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله على محمد سيد المرسلين وعلى آله محمد وصحبه وسلم
(رَبِّ زِدْنِي حِلْمًا)^(١)

/ ٢٤٩ ظ

قال الشيخ أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي النحوي ، رَحِمَهُ اللهُ تعالى :
نذكر ، بعون الله وتوفيقه ، في هذا الكتاب شرح ما وقع عليه الخط مستقصى ومخلوفاً ، وما كُتِبَ على اللفظ ، وما غُيِّرَ بزيادة أو حذف ، وحُكِمَ ذوات الياء والواو ، وأحكام الهمزة ، وحكم المقصور والممدود في الخط ، والتاريخ والعمد^(٢) ، موجزاً على غاية الإيجاز ، لِيَقْرَبَ مُحَفِّظُهُ على مَنْ أَرَادَهُ ، وبالله التوفيق .
الهاء على ضربين : ضَرْبٌ مُصْطَلَحٌ عليه ، وضَرْبٌ يُذَكِّرُ بالقياس . فالمصطلح عليه ينقسم قسمين : منه زائد في الكتاب لا أصل له قرأاً بين شيئين ، ومنه ما نقص اختصاراً وإيجازاً .
فالزيد نَحْوُ زيادتهم الواو في (عمرو) في حال الرفع فرقاً بينه وبين (عمر) ، فإذا صاروا الى النصب

أسقطوها ، لأن الألف التي تكون بدلاً من التنوين فصلت بين (عَمِرُوا) و(عَمَرُوا) ، إذ كان (عَمَرُوا) منصرفاً ، و(عَمَرُوا) غير منصرف^(١) .

ومنه زيادتهم الألف في [(مائة) فرقاً بينها وبين (مئة)]^(٢) .

ومنه زيادتهم الألف [٣] بعد الواو في (يغزوا ، ويدعوا ، وضربوا ، وخرجوا) وما أشبه ذلك .
قال بعضهم^(٣) : زيدت الألف لثلاث تشبيه هذه الواو والنسق . وهذا ليس بشيء ، لأن الواو هنا لا تشبه الواو النسق ، لأنها إذا كانت في (يدعوا ، ويغزوا) وما أشبه ذلك فهي لام الفعل ، فليس بينها وبين واو العطف تشبيه ، [و]^(٤) إذا كانت في (عدوا ، وغزوا) لم تشبه واو العطف ، لأنها ضمير جماعية ، فيتغير المعنى متى توثمت عاطفة .

وقال آخرون : زيدت هذه الألف لتدل على أن الفعل غير واقع على مضمر ، لأنه إذا وقع على مضمر اختلط بالفعل فسقطت الألف ، كقولك : زيد يغزوه ويدعوه ، والقوم غزوه ودعوه ، فسقطت الألف لاختلاط المكني المنصوب بالفعل . وإذا كان الفعل واقعاً على ظاهر دخلته الألف فرقاً بينهما .

وهذا قول ينسب إلى الكسائي^(٥) ، وعليه اعتماد جميع الكوفيين ، وليس بشيء ، لأن المكني المنصوب في تقدير المنفصل من الفعل ، وليس بمنزلة المتصل المختلط به ، وإنما يختلط به المضمر المرفوع ، الدليل على ذلك أنك تقول : زيد ضربك ، فتجمع بين أربع متحركات ، وكذلك : عمرو ضربته وقصده ، وإنما جاز الجمع بين أربع متحركات لأن المكني المنصوب في نية المنفصل ، وليس بمختلط مع الكلمة ، كذلك يقول الكوفيون والبصريون .

وتقول : ضربت ، وقلت ، وخرجت ، فتسكن لام الفعل لثلاث تجمع بين أربع متحركات في كلمة واحدة ، وليس ذلك في شيء من كلام العرب في أسم ولا فعل إلا في قولهم : غلبت^(٦) ، وعكش^(٧) ، وما أشبه ذلك ، لأنه محذوف من قولهم : غلبت ، وعكاش بالألف ، فالألف مقطرة ، وهو الأصل ، فهذا بين واضح .

ولكن العلة في ذلك ما حكي عن الخليل^(٨) ، وهو أنه قال : ان الضمة^(٩) تمتد ، وكذلك الواو ، لأنها حرف هاو إلى الجوف^(١٠) ، وانقطاع امتدادها عند ابتداء [الهمة]^(١١) ، فتقويت الواو بأن جعلت بعدها الألف ، إذ كانت تخرج من مخرج الهمة ، وقد تكتب الهمة ألفاً . / ٢٥٠ و /

وكان بعض الكتاب لا يزيد الألف بعد (غزوا ، ودعوا ، ومشوا) وما أشبه ذلك ، ولا بعد المجزوم والمنصوب في قولك : القوم لن يغزوا ، ولن يدعوا ، ولم يدعوا ، ولم يغزوا .

والاختيار إثبات الألف في هذه المواضع كلها^(١٢) ، وإن كانت العلة أوجبت ذلك في بعض المواضع ، لثلاث يختلف الباب ، وله نظائر في العربية ، نحو حذفهم الواو من (يعد ، ويغن ، ويثب) وما أشبه ذلك ، لوقوعها بين ياء وكسرة ، ثم قالوا : نعد^(١٣) وأعد ونعد ، فجعلوا سائر المضارع محمولاً عليها ، لثلاث يختلف الباب .

وكان جماعة من متقدمي الكتاب يكتبونه كله بغير ألف على الأصل ، نحو : يغزوا ، ويدعوا ، وغزوا ، ودعوا ، وما أشبه ذلك . والاختيار ما عليه الجماعة .

وإذا كان مثل هذا في الأساء كتبوه كلهم بغير ألف ، نحو : هذا أبو فلان ، وأخو فلان ، وبنو فلان ، وما

أشبه ذلك .
ومنهم من يزيد الألف إذا كان في الجمع ، نحو قولك : بنو فلان .

قال أبو القاسم^(١٤) : والاختيار عندي حذفها في الأسماء كلها .
ومن الزيادة زيادتهم الواو في (أولئك) فرقاً بينها وبين (إلك)^(١٥) .
ومنها زيادة بعضهم الواو في قولك : يا أُوخِي ، في التصغير ، وإن كان المراد به غير التصغير^(١٦) .
قال أبو القاسم : وما أراها مستحسنة ، لأن الضمة^(١٧) تُغني عنها ، وهي عند كتاب زماننا غير مستعملة .
فعل هذا تجري الزيادة في الخط .
وأما الحذف والاختصار فنحو^(١٨) حذفهم الألف من (إبراهيم ، وإسماعيل) وما أشبه ذلك من الأسماء
الأعجمية والمعارف .

ومنه حذفهم إحدى الواوين من (طاولس ، وداود)^(١٩) .
وحذف بعضهم الألف من (الكافرين ، والمسلمات ، والصالحات)^(٢٠) ، وحذفه بعضهم دون بعض ، وذلك
حسن صواب ، أما الإثبات فعل الأصل ، وأما الحذف فلأنه لا يلتبس بغيره ولا يُشكل .
ومنه حذفهم ألف الوصل من الخط ، وهي تُحذف في ثلاثة مواضع : تُحذف في (بسم الله الرحمن الرحيم)
لكثرة الاستعمال ولأنه قد عُرف موضعها ، ولا تُحذف إلا في اسم الله تعالى وحده ، فإن قلت : أبدأ باسم الله ،
أثبت الألف^(٢١) . وكان الكسائي يُميز حذف الألف من كل اسم مع سائر أسماء الله تعالى ، قياساً على اسم الله
تعالى^(٢٢) .

والموضع الثاني الذي تُحذف منه أَلِفُ الوصل كقولك : هذا زيد بن عمرو ، ومررت بمحمد بن عمرو ، وهذا
زيد بن أبي بكر^(٢٣) . والعلة في ذلك أن (الابن) لا ينفك من الإضافة ، وكان وصفاً غير مُستغنى عنه ، فصار مع
الموصوف كالشيء الواحد ، وصار كأن الموصوف في الحقيقة مضاف ، والصفة مقحمة ، فحُذِفَ التنوين لذلك ،
وحُذِفَت أَلِفُ الوصل من الخط لكثرة الاستعمال . ونظير ذلك قولك في النداء : يا زيد بن عمرو ، وإن كان (ابن)
بينهما . وهذا مثل قولهم : يا تَيْمَ تَيْمَ عَيْدِي ، كما قال جرير^(٢٤) :
يا تَيْمَ تَيْمَ عَيْدِي لا أَبالكُم
لا يَلْقَيْنَكُم في سَوَعةِ عَمَرٍ^(٢٥)
أقحم الثاني ، وقد أضاف الأول إلى عَيْدِي .

ومن العرب مَنْ يقول : يا زيد بن عمرو ، فيخرجه عن القياس .
وحكى سيويه^(٢٦) أن مَنْ قال : يا زيد بن عمرو ، فزيد وابن كاسم واحد ، والفتحة التي في الدال فتحة بناء
وليست بإعراب . وكذلك إذا قلت : جاءني زيد بن عمرو ، فكأنها بمنزلة قولهم : هذا أخوك ، ورأيت أخاك ،
ومررت بأخيك ، قال : شبهوه براء (آمري) حين جعلوها تابعة^(٢٧) للهمزة ، فقالوا : رأيت أمراً ، ومررت
/ ٢٥٠ ظ / بأمري ، وهذا أمرؤ^(٢٨) .

ولو أن قاتلاً قال : هذا زيد بن عمرو ما كان غلطاً ، لأن هذا هو الأصل ، وفي القرآن قال الله تعالى :
(وقال اليهود عزير ابن الله)^(٢٩) قرء بالتنوين وترك التنوين^(٣٠) ، وأنشد سيويه^(٣١) :
جارية من قيس ابن ثعلبة

فأما المستحسن في الخط فحذف هذه الألف في هذا الموضع الذي وصفته لك ، فإذا زال عنه كُتِبَ بالألف ،

وذلك أن يكون ابنُ خبراً ، تقول : كان زيدُ ابنِ عمرو ، تكتبه بالفاء وتُنَوِّنُ الاسمَ قبله ، وكذلك ظننتُ محمداً ابنَ عمرو . فإن قلت : ظننتُ محمداً بنَ عمرو شاخصاً ، لم تُنَوِّنِ الاسمَ الذي قبله وكتبته بغير ألف . وكذلك إن أضفتَه إلى أسم غير عَلِمَ ككتبته بالألف ، كقولك : هذا زيدُ ابنِ أخيك ، وابنُ عمك ، وما أشبه ذلك ، تكتبه بالفاء . فاما قولك : هذا محمداً بن الأمير والوزير والخليفة والتاجر فإن هذه الأسماء لشهرتها تجري مجرى العَلَم ، فتكتبُ ابن معها بغير ألف ، لأنها تجري مجرى الاسم العَلَم ، الدليل على ذلك قول الفرزدق^(٣٨) :

ما زِلْتُ أُغْلِقُ أَبواباً وأُفْتَحُها
حقى أتيتُ أبا عمرو بنَ عُمَارِ^(٣٩)

فحذفهُ التنوين يدل على ما ذكرناه .

وبعضُ كُتَّابِ زماننا يرى الكنية مخالفةً للاسم ، فيثبت الألف معها ، فيكتب هذا زيدُ بن أبي بكر ، ومحمداً بن أبي جعفر ، وما أشبه ذلك ، بالألف^(٤٠) . والوجه حذفها على ما ذكرت . وكل موضع حَسَنُ إثبات الألف فيه فنَوِّنُ الاسمَ الذي قبله على كل حال ، كقولك : خرج زيدُ ومحمداً ابنا بكر ، ومررت بمحمداً وبكرَ ابني محمد . وإذا لم يكن ابن نعتاً جارياً على منعت كُتِبَ بالألف أيضاً ، كقولك : قال ابن زيد كذا ، وخرج ابن فلان ، وكذلك ما أشبهها .

فاما ابنة ففهي لغتان ، يقال : بنتُ وآبنة ، أما بنت فلا كلام فيها [لأنها]^(٤١) تجري مجرى أسم لا ألف في أوله ، وأما آبنة فحكمها حكم ابن ، وقد مضى شرحه . والموضع الثالث الذي تحذف فيه ألف الوصل من الخط^(٤٢) هو إذا جاء لام الجر مع لام التعريف ، كقولك : القوم والغلام والرجل ، ثم تقول : هذا للقوم وللغلام وللرجل ، فتحذف ألف الوصل مع اللام خاصة ، ولا تحذفها مع غيرها ، وإنما حذف مع اللام كراهية اجتماع ثلاث صور متشابهة^(٤٣) . فهذه جملة ما كتب في الهجاء اصطلاحاً يدل على نظائره . وأما ما يَدُلُّ^(٤٤) قياساً فهو ذوات الواو والياء من الأفعال والمقصود والمملود والمعتل من الأسماء وأحكام الهمز .

باب معرفة كِتَابِ ذوات الياء والواو من الأفعال

اعلم أن كُلَّ فِعْلٍ جاوز ثلاثة أحرف من هذا النوع فِكِتَابُهُ بالياء ، من أي جنس كان ، من ذوات الياء أو من ذوات الواو ، إلا أن يكون مهموزاً وقبل آخره ياء^(٤٥) . فذوات الواو نحو أغزى يُغْزَى وأعطى يُعْطَى وأعل وأستدنى وأستغزى وتغازى ، وما أشبه ذلك ، قُلْتُ حروفهُ أو كَثُرَتْ ، تكتبه كله بالياء بعد أن يجاوز ثلاثة أحرف ، وتُنَوِّنُهُ بالياء كقولك : الزيدان تعاطيا وتغازيا وتعاليا واستدنيا ، وكذلك ما أشبهه . ومن ذوات الياء نحو يخشى ويسعى وما أشبه ذلك .

وأما المهموز فانه يكتب بالألف^(٤٦) ، قُلْتُ حروفهُ أو كَثُرَتْ ، نحو أنبأ وأستبأ وأخطأ واستخطأ واستبرأ وطأطأ واستقرأ وتقارأ ، وما أشبه ذلك .

فان انكسر ما قبل آخره / ٢٥١ و / فلا بأس بكتابه من أي جنس كان بالياء ، مهموزاً كان أو غير مهموز ، قُلْتُ حروفهُ أو كَثُرَتْ . فالمهموز قولك : يُقْرَى ويُعْطَى ويستبرأ الجارية وقُرِئَ الكتاب ، وما أشبه ذلك . وغير

المهموز قولك : يَسْتَغْزِي وَيَغْزِي وَيَقْضِي وَيَمْشِي وَيَرْمِي وَيُغْزِي وَيُدْعِي ، وما أشبه ذلك .
وأنت تُفَرِّقُ بين المهموز وما ليس بهمهموز ، لأن المهموز لا يُحذفُ آخره في الجزم ، وما ليس بهمهموز يُحذفُ آخره للجزم ، نحو قولك : لم يَمْشِ زيد ، ولم يَحْشَ ، ولم يَسْتَنْدِ^(١١) ، بحذف آخره للجزم^(١٢) . ونقول في المهموز : لم يُحطِ^(١٣) زيد ، ولم يَسْتَقْرِ^(١٤) ، ولم يَجِي^(١٥) .

وملاك هذا الباب حفظُ المهموز ، لأنه لا يلحق إلا سماعاً ، وأنا أذكر منه في هذا الكتاب في باب مفرد ما يكثر استعماله وترداده في الكتب والمحاورات ، إن شاء الله تعالى .

وأما ما كان قبل آخره ياءً فإنه يُكْتَبُ بالالف كراهية اجتماع حرفين على صورة واحدة^(١٦) ، نحو قولك : تَعْيَا^(١٧) هذه ، وتحيا حياةً طيبةً ، وكذلك اسْتَحْيَا ونَحْيَا ، ومثله من الأسماء الدنيا والعليا والخطايا والزوايا والروايا وألحوايا ، وما أشبه ذلك ، يُكْتَبُ كله بالالف ، وكذا حكم الأفعال التي على أكثر من ثلاثة أحرف ، بالغة ما بلغت حروفها^(١٨) .

فأما الثلاثية من الأفعال فكل فعل كان من ذوات الواو فاكتبه بالالف لا غير ، نحو غزا ودعا ولها وهجا ، وما أشبه ذلك ، وتعرفه بأن ترده إلى نفسك ، نحو قولك : دَعَوْتُ وَلَهَوْتُ وَغَزَوْتُ وَهَجَوْتُ ، ونحو قولك : الزيدان دَعَوَا وَغَزَوَا وَلَهَوَا ، وما أشبه ذلك .

وكل فعل من ذوات الياء فاكتبه بالياء ، وهو المختار ، وكتابته بالالف ليس بخطأ ، وإنما الخطأ الذي لا وجه له أن تُكْتَبَ ذوات الواو بالياء نحو غزا ودعا ولها . وتستدل عليه أيضاً برده إلى نفسك وإلى التثنية والجمع ، نحو قولك : قَضَيْتُ وَقَضَيْتَا ، وَسَعَيْتُ وَسَعَيْتَا ، وَأَقْضَيْتُ ، والزيدان قَضَيَا وَسَعَيَا ، وما أشبه ذلك ، فبمثل هذا تعرف ذوات الياء من ذوات الواو^(١٩) .

وإذا أشكل عليك فلم تعرف الفعل أهو من ذوات الواو أو من ذوات الياء فاكتبه بالالف ، لأن كتابته بالالف صواب^(٢٠) ، وإنما الخطأ ما ذكرت لك ، وهو كُتِبَ ذوات الواو بالياء . وقرأت بخط أبي العباس^(٢١) ، رحمه الله ، شيئاً كثيراً كتب^(٢٢) ذوات الياء بالالف ، وإن كان الاختيار ما أخبرتك به .

باب معرفة المقصور والممدود من الأسماء

اعلم أن المقصور هو كل اسم وقعت في آخره ألف ، وهي تكون على أربعة أضرب : تكون منقلبة من ياء نحو فَتًى وَرَحَى ، وتكون منقلبة من واو نحو عصاً ورجلاً^(٢٣) ، وتكون زائدة للإلحاق نحو أَرْطَى وَمَغْزَى^(٢٤) ، وتكون للتأنيث نحو حُبْلَى وَسَكْرَى وما أشبه ذلك . وحكم هذه الأربعة أضرب حكم واحد في أن الإعراب لا يدخلها ، ثم يدخل التنوين ثلاثة أضرب ، وهي ما كانت ألفه منقلبة من ياء أو واو وكانت للإلحاق . / ٢٥١ ظ / فإذا دخل التنوين عليه سقطت الألف من اللفظ لاجتماع الساكنين وثبت التنوين ، لأنه [عَدَ]^(٢٥) سَمَ للانصراف . وأما ما كانت ألفه للتأنيث ولا يدخل عليه التنوين فنحو غَضَبِي^(٢٦) وَسَلَوِي ، وما أشبه ذلك .

وأما سُمِّيَ هذا الجنس من الكلام مقصوراً لأنه قُصِرَ عن الإعراب ، أي مُنِعَ منه^(٢٧) ، كما تقول : قَصُرْتُ فلاناً عن حاجته ، وقَصَرَ عن كذا وكذا . ولم يُسَمَّ غيره من الأسماء المبنيات الممنوعة من الإعراب مقصوراً نحو أين وكيف وأمسٍ وحيثٍ ومنٍ وكَمَ وما أشبه ذلك لأنها غير مستحقة للإعراب ، والمقصور لم تدخل عليه علة توجب له

[الامتناع^(١٠٠)] منه إلا يُقَلَّ اللفظ به وتَعَذَّرُهُ ، وذلك لأن الاسماء المبنية دخول الإعراب والحركات عليها في اللفظ غير سائغ ، لأنها غير مستحقة للإعراب ، وهذا فرق ما بينها .

وقد سَمَّاه بعض العلماء منقوصاً^(١٠١) ، لأنه إذا دخله التنوين سقطت لامه ، فنقص ولم يدخله الإعراب وهو منقوص .

فإن قال قائل : فَهَلَّا سُمِّيَ مثل قاضٍ ورامٍ وغازٍ وداعٍ وما أشبه ذلك منقوصاً لأن اللام منه سقطت لاجتماعها مع التنوين وسكونها^(١٠٢) ؟ فالجواب في ذلك أن مثل قاضٍ غازٍ قد يَتِمُّ في حال النصب في قولك : رأيتُ قاضياً وغازياً وما أشبه ذلك . والمقصود ليس بمثل هذه الحال ، وهو منقوص أبداً إذا قارنه التنوين ، فهذا فرق بينهما ، وهو واضح بَيِّنٌ .

وقال بعض العلماء : إنما سُمِّيَ المقصور مقصوراً لأنه أقصر من الممدود المعرب^(١٠٣) ، فرقاً بينهما . وكلُّ قد ذهب مذهباً .

وكل اسم مقصور جاوز ثلاثة أحرف فاكتبه بالياء [بالغا^(١٠٤)] ما بلغت حروفه ، إلا أن يكون قبل آخره ياءٌ ، نحو مَلهى ومَغزى ومُدعى ومُسْتَقصى وحُبلى وسلوى وحُبَارى وما أشبه ذلك .

وكل ما كان على ثلاثة أحرف فاكتب ذوات الواو منه بالألف لا غير ، واكتب ذوات الياء منه بالياء ، وكتباها بالألف جائز . فذوات الواو نحو عصاً ومناً ورجاً^(١٠٥) ، وذوات الياء نحو رَحىً وفقىً وما أشبه ذلك .

وتعرف ذوات الياء من ذوات الواو بالثنية والجمع والتأنيث والاشتقاق .

فاذا أَصِفْتَ المقصور الى مَكْنِي^(١٠٦) كتبتَه كُلُّهُ بالألف ، نحو فتاك وفتاه ورحاك وعصاك وعصاه ، وإنما كانت تكتب بالياء حيث كانت طرفاً في موضع تلحقها فيه العلة ، فلما اتصل المقصور بالمكني صارت لامه وسطاً فقَوِيَتْ ولم تنقلب فكَتِبَتْ على لفظها^(١٠٧) .

وأما أهل الكوفة فيكتبون ما كان من هذا الجنس من المقصور ما كان من ذوات الثلاثة إذا كان مضموم الأول مكسوره أو في أوله أو في وسطه واو بالياء نحو رَضِيٌّ وكُسِيٌّ ورُشِيٌّ ولُمِيٌّ ، في جمع كُسوة ورُشوة ولُهو^(١٠٨) ، ولا يعتبرون أصله . وأهل البصرة يردونه الى أصله كما ذكرت لك ، فيكتبون الرضا وما أشبهه بالألف لأنه من الرضوان^(١٠٩) .

وأما ما كان قبل آخره ياء فانه يكتب بالألف ، نحو رَوَايا وَخَطَايا وما أشبه ذلك^(١١٠) .

وأما الممدود فهو كل اسم وقعت في آخره همزة بعد ألف^(١١١) ، وهو على خمسة^(١١٢) أضرب : ضرب تكون همزته

منقوبة من ياء أو واو ، وتكون زائدة للالحاق ، وتكون أصلية ، وتكون للتأنيث .

فأما المنقوبة من ياء فتحو قولك سِقَاء وسِقَاءٌ ، لأن سِقَاءَ فِعَالٌ من قولك : سَقَيْتُ ، فالياء لام الفعل ، وتلحقها ألف فِعَالٌ الزائدة فتصير سَقَايَ ، فتقع الياء بعد الألف / ٢٥٢ و / طرفاً ، وحكم الياء إذا وقعت طرفاً متحركة وفيها حركة^(١١٣) أن تنقلب ألفاً ، فلما وقعت متحركة بعد ألف كان القلب لها ألزم^(١١٤) ، لأن الفتحة من الألف ، فقلبت ألفاً ، فاجتمع ساكنان وهما الألفان ، فلم يمكن حذف أحدهما لثلاثي يصير الممدود مقصوراً ولم يمكن أيضاً تحريك أحدهما لأن الألف ساكنة لا تتحرك ، فقلبت الثانية همزة لتقع بها الحركات .

وكذلك شِقَاءٌ فَعَالٌ مِنْ شَقِيتٌ . وهذه علة كل ممدود من ذوات الياء .
وأما ذوات الواو فنحو قولك كِسَاءٌ وَعِطَاءٌ ، والأصل كِسَاوٌ ، وقعت الواو طرفاً بعد ألف فلزمها من الاعتلال مثل ما فسر لك في باب الياء .
وأما الهمزة التي للإلحاق فهي همزة عِلْبَاءٍ^(٨٦) وَحِرْبَاءٍ وَقُوبَاءٍ^(٨٧) في لغة مَنْ سَكَنَ [. . .]^(٨٨) تقدير هذه الهمزة أيضاً إذا أردت تصريف الفعل أن يكون بمنزلة مَنْ قلب الياء لأنه لو صُرِفَ منها لَقِيلَ : عَلِيْتُ^(٨٩) .

وأما همزة التأنيث نحو همزة حمراء وبيضاء وصفراء . والهمزة الأصلية نحو همزة قُرَاءٍ وَتَنَاءٍ^(٩٠) ، لأنه من قَرَأَ الكتاب وتَنَاءً بالمكان إذا أقام به ، ومثل ذلك همزة الأخطاء والإقراء . فحكم الممدود كله إذا كان منفرداً أن يكتب بالألف من أي جنس كان [وبأي حركة تحرك كقولك : هذا]^(٩١) سَقَاءٌ وكِسَاءٌ وَعِلْبَاءٌ وَمَذَاءٌ ، ورأيت كِسَاءً وَعِلْبَاءً ، وكذلك هذه حمراء ومررت بحمراء وبيضاء ، يكتب كله بألف واحدة . والعلة في ذلك أن الهمزة إذا كانت آخراً وقبلها ساكن لم تثبت لها صورة في الخط ، مثل قولك : الْجُرْءُ وَالْحَبْءُ ، كتبت الألف التي قبلها ، وهذا قياس مطرد .

فإذا صِرَتْ إلى حال النصب فإن حال المنصوب من الممدود أن يُكْتَبَ بثلاث ألفات : إحداهن الألف التي ذكرناها وهي المزيدة قبل الهمزة ، والثانية الهمزة لأنها قد صارت وسطاً ، لأن بعدها الألف المبدلة من التنوين في الوقف ، وكان الحكم أن يكتب رأيت كِسَاءً وقبضت عطاء^(٩٢) بثلاث ألفات ، ولكن الكُتَّابُ كرهوا اجتماع ثلاث صور ، فمنهم من يكتب بألفين ويقول : لا أحذف أكثر من حرف واحد ، لأن ذلك إخلال مفرط ، أعني حذف حرفين من كلمة واحدة . ويُكْرَهُ أن يُجْمَعَ بين صورتين^(٩٣) .

فاذا أضفت الممدود إلى مكني كُتِبَ المرفوع بواو بعد ألف ، والمجرور بياء بعد ألف ، كقولك : هذا عطاؤك وكساؤك ، ومثل قوله تعالى : (هذا عطاؤنا)^(٩٤) تكتب بواو .

وكان حكم المنصوب فيه أن يكتب بألفين : أحدهما الأولى التي مضى شرحها ، والأخرى التي تكون بدلاً من الهمزة ، كما كان حكم المجرور بالياء والمرفوع بالواو ، وكان سبيلك أن تكتب رأيت كِسَاءً^(٩٥) بألفين ، ولكن الكُتَّابُ استعملوا ذلك فيه منفرداً غير مضاف ، فحملوا المضاف عليه ، ورأوا الفرق بين المنصوب والمجرور والمرفوع قد وقع باختلاف الحروف المنقلبة من الهمزة .

والعلة في كُتْبِهِ المرفوع منه عند الإضافة إلى مكني بالواو والمجرور بالياء أن الهمزة لما اتصل بها مكني صارت كأنها في وسط الكلمة ، وكُتِبَتْ على حركتها كما كُتِبَ هذا جزؤك ، وجزئك^(٩٦) ، وهذا يُحْكَمُ في باب الهمزة إن شاء الله . وإذا ثُبِتَتْ وجمعت الممدود كان المؤنث فيه بواو ، كقولك : حمراوان وحمراوات وبيضاوان وبيضاوات ، وكان باقي ذلك كله مهموزاً يكتب بألفين في التنوين ، كقولك : كِسَاءٌ وورداء^(٩٧) في الرفع ، وفي / ٢٥٢ ظ / النصب والجر بالياء ، وقد أجاز بعضهم كسائان وعطائان ، والمختار ما ذكرت لك^(٩٨) .

وأما ذوات الياء والواو من الأسماء فهي التي لحقها النقصان ، نحو قاضٍ وغازٍ ومُعْطٍ ومُسْتَرٍ فإنه يكتب بغير ياء في حال الرفع [والخفض]^(٩٩) باجماع من النحويين كلهم إلا المازني^(١٠٠) فإنه كان يرى كُتْبَهُ بالياء .

قال النحويون^(١١) : كان أصل قاضٍ وغازٍ قاضيٍّ وغازيٍّ فاستقلوا الضمة في الياء المكسورة ما قبلها فأُسكنت ، فاجتمعت هي والتنوين ، وهما ساكنان ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين ، لأن التنوين عَلَمُ الانصراف ، فكتبوه بغير ياء للعلة التي ذكرتها ، وهذه علة جميع هذا الباب .

ومنه جوارٍ وغواشٍ وسوارٍ [. . .] تَكْتُبُ ذلك كله بغير ياء في حال الرفع والجر ، فإذا صرّت إلى النصب صار حكمه حكم سائر الأسماء الصحيحة ، كقولك : رأيت قاضياً ورامياً وغازياً ، ورأيت جوارياً وسوارياً ، تكتب المنصوب منه بغير ألف بعد الياء ، وغير المنصوب بلا ياء^(١٢) .

فإذا أضفته ككتبته كله بالياء ، لا يجوز غير ذلك ، كقولك : هذا قاضي زيد ورامي القوم ، وجواري [. . .] وسواري المجد .

ولو أدخلت الألف واللام كُتِبَتْ بالياء أيضاً ، كقولك : هذا القاضي والداعي ، وهؤلاء الجواري والغواشي ، وما أشبه ذلك ، إلا في لغة قوم من العرب يجتزئون بالكسر من الياء ، يقولون : هذا القاضي والداع ، وهؤلاء الجوار^(١٣) .

فأما المازني فإنه كان يرى أن يُكْتُبَ مثل قاضٍ ورامٍ هذا الباب كله بالياء ، وحيثه في ذلك أن الياء إنما تُحذف من هذا الجنس من الكلام لأنها تَسْكُنُ ويلحقها التنوين ، فيجتمع ساكنان ، فتُحذف الياء لالتقاء الساكنين ، والمجاء مبني على الوقف . قال : وإذا وقفت سقط التنوين ، لأن التنوين لا يوقف عليه ، وإذا سقط التنوين رجعت الياء لزوال العلة التي من أجلها سقطت ، ولذلك تقف عليه بالياء . وهذا قول جيد صحيح .

قال أبو القاسم : وهو الذي اختاره ، ولكن قد جرت عادة الكتاب بما أخبرتك به ، فإذا ورد عليهم مثل هذا مكتوباً بالياء أنكروه لقلّة الفهم له .

وأما حروف المعاني والأسماء المبهمة فما جاز فيه الإمالة فكتبه بالياء ، نحو قولك : بل ومتى وأنى وما أشبه ذلك ، وما امتنعت فيه الإمالة فكتبه بالألف ، نحو ألا وإلا ومن ذلك كذا وكذا يُكْتُبُ بالألف ولا تجوز كتابته بالياء لأنه ذا ، والكاف زائدة^(١٤) .

باب الهمزة والجهكاية^(١٥) في الخط

اعلم أن الهمزة إذا كانت أولاً كُتِبَتْ ألفاً ، بأي حركة تحركت ، في أسم كانت أو فعل ، فالاسم نحو قولك : أذن وإبل واحد ، وما أشبه ذلك . والفعل نحو قولك : أنطلق زيد ، أركب يا عمرو ، وأنا أكرّم وأنطلق وأركب ، كل ذلك يكتب بالألف ، كما ترى ، وإن اختلفت حركاتها^(١٦) .

وفي ذلك علتان : أحدهما أن الهمزة حرف من حروف المعجم مبتدأة^(١٧) أ ب ت ث ، والدليل على أنها همزة إجماع الناس كلهم على أن الألف لا يُبتدأ بها ، لأنها لا تكون إلا ساكنة في جميع كلام العرب ، والابتداء بها يدل على أنها همزة وليست بألف .

وإذا كانت حرفاً من حروفه ، يريد^(١٨) أنها حرف من حروف المعجم ، كان سبيل الحركات أن تتغير عليها وهي / ٢٥٣ و / صورة^(١٩) واحدة ، كما يكون ذلك في غيرها من الحروف ، نحو الباء والتاء وما أشبه ذلك ، ألا ترى أنه ليس في الحروف حرف تُغَيَّرُ صورته في حال من الاعراب بأي حركة تحرك ، فلذلك كُتِبَتْ الهمزة أولاً ألفاً على قياس ما يجب فيها .

قال الفراء^(١٠٠) : كان العلماء الأولون يكتبونها ألفاً في كل حال ، وإن توسطت ، يلزمون الأصل في ذلك . وقد رأيتها في مصحف عبدالله^(١٠١) مكتوبة ألفاً متوسطة ، على تَغْيِير الحركات^(١٠٢) .

وقال أهل النحو : إنما تُكْتَبُ الهمزة ألفاً إذا كانت أولاً ، بأي حركة تحركت ، لأنه [لا]^(١٠٣) يمكن تخفيفها^(١٠٤) إذا كانت أولاً ، لأن التخفيف يَقْرُبُ من الساكن ، وذلك نحو همزة يَيْنَ يَيْنَ ، ولا يقع الساكن أولاً ، وإذا توسطت الهمزة جاز فيها التحقيق والتخفيف [. . .]^(١٠٥) ، فهذا حكم الهمزة إذا كانت أولاً^(١٠٦) .

وإذا كانت الهمزة آخرأ وسكن ما قبلها لم تثبت لها صورة في الخط^(١٠٧) ، وذلك قولك : أَلْجَزء والدِفء ، تكتب ذلك بغير همزة ، والعلة في ذلك أن الهمزة إذا كان قبلها ساكن وأردت تخفيفها حذفها وألغيت حركتها على الساكن الذي قبلها ، ولو خَفَّفَت الدِفء والحَبء والجزء لقلت : هذا جَزٌ ودِفٌ ، بحذف الهمزة ، وتلقي حركتها على ما قبلها ، فلذلك لم تثبت لها صورة في الخط ، لأنها كُيِّتْ على التخفيف .

وان كانت آخرأ وانفتح ما قبلها كُيِّتْ أَلِفاً ، بأي حركة تحركت ، نحو قولك : الخطأ والنبا ، تجري مجرى المتوسطة الساكنة^(١٠٨) .

فاذا توسطت الهمزة فلن تخلو من أن تَسْكُنَ وتحْرُكَ ما قبلها ، أو تحْرُكَ ويسْكُنَ ما قبلها ، ولا يجوز أن تسكن ويسكن ما قبلها ، لأنه لا يجتمع ساكنان .

فاذا تحركت وسكن ما قبلها كُيِّتْ على حركتها ، ان كانت مفتوحة [كُيِّتْ]^(١٠٩) ألفاً ، وان كانت مضمومة كُيِّتْ واواً ، وان كانت مكسورة كُيِّتْ ياءً ، وذلك نحو قولك : يَسْأَلُ وَيَلُومُ وَيَزِيرُ . وفي هذه الهمزة اختلاف ، فمن الكتاب مَنْ يَحذفها ولا يَثْبِتُ لها صورة في الخط ، لأنه لو خففها كان سبيله أن يسقطها ، فيكتب يسأل بلا ألف ، ويلم بلا واو ، والأفدة بغير ياء ، وكذلك كتبت في المصحف بغير ياء ، أعني الأفدة^(١١٠) ، فاما يَسْأَلُ وأَسْأَلُ فقد كُيِّتْ بألف وبغير ألف ، والعلة في ذلك أن مَنْ حذفها كتبها على التخفيف ، وَمَنْ أثبتها فعل الأصل^(١١١) .

وقال أبو العباس المبرد^(١١٢) : ومن أثبت صورة الهمزة في مثل هذا الموضع فانما يَقْتَرُ الوقوف على ما قبلها إذا كان ساكناً والابتداء بها ، فكأنها لما صارت في تقدير المبتدأ بها وجب أن تُكْتَبَ صورتها^(١١٣) . وليس هذا بشيء لأنه لو كان على هذا القول والتقدير لوجب أن يكتبها ألفاً ، لأنه إذا قُدِّرَ الابتداء بالهمزة كانت ألفاً بأي حركة تحركت ، كما ذكرت لك أولاً في الباب ، ولكن القول في ذلك أن مَنْ أثبتنا على التحقيق كتبها^(١١٤) على حركتها ، إذ ليس لها قبلها حركة ، وَمَنْ حذفها فعل التخفيف . ويلزم من كتب يَسْأَلُ وأخواتها بغير ألف أن يكتب أَرُوس بغير واو ، وكذلك^(١١٥) نسل ويسل بغير ألف . وسائر ذلك تثبت فيه صورة الهمزة لأنه قد اسْتَعْمِلَ حتى كان^(١١٦) الكتاب أو أكثرهم مجمعون على كتبها^(١١٧) .

فاذا سكنت الهمزة وتحرك ما قبلها كُيِّتْ على حركة ما قبلها / ٢٥٣ ظ / فان انفتح ما قبلها كُيِّتْ ألفاً ، وان انكسر ما قبلها كُيِّتْ ياءً ، وان انضم ما قبلها كُيِّتْ واواً ، لا خلاف في ذلك ، نحو يَثِرُ وَجِئْتُ وَقَأْسُ ورَأْسُ وَجُوءة^(١١٨) ، لأنك لو خَفَّفَت هذه الهمزة جعلتها على حركة ما قبلها^(١١٩) .

وإذا تحركت الهمزة وتحرك ما قبلها جرت على تسعة أوجه ، فتكتب على خمسة أوجه منها على حركتها نفسها ،

لا اختلاف في ذلك ، وهو أن تنفتح وينفتح ما قبلها ، نحو سَأَلَ وَزَارَ وَيَدَأُ ، أو تنكسر وينكسر ما قبلها نحو متكئين ، أو تنضم وينضم ما قبلها نحو [...]^(١١٠) ، أو تنكسر [وينضم ما قبلها ، نحو سُئِلَ ، أو تنضم]^(١١١) وينفتح ما قبلها نحو لَوْمْ .

والعلة في ذلك أنك لو خففتها في هذه الأوجه الخمسة جعلتها بين بين ، فكنت تعرف كل همزة من حركاتها ، فتجعل المضمومة بين الواو والهمزة ، وذلك أن تُضَعَّفَ صوتك فتصير بين المتحرك والساكن ، وهذه الهمزة هي التي سماها سيويه بين بين^(١١٢) ، ومعناها ما ذكرت لك .

ووجهان من التسعة التي ذكرتها تَكْتَبُ فيها الهمزة على حركة ما قبلها ، وذلك أن تنفتح وينكسر ما قبلها ، نحو المِثْرَ جمع مِثْرَةٍ ، وهي العداوة والتضريب^(١١٣) ، وأما مِيرة القوم^(١١٤) فغير مهموز . ومنه ما تنفتح وينضم ما قبلها نحو لَوْمْ وَجُؤْ^(١١٥) .

والعلة في كتابتها في هذين الوجهين على حركة ما قبلها أنك لو حذفها لزمك أن تقلبها على حركة ما قبلها وكنت تقول في تخفيف مِثْرَ : مِيرَ ، وفي تخفيف لَوْمْ : لَوْمْ ، لأنه لا يمكنك أن تجعلها بين بين ، لأنها مفتوحة ، وكان سيالك أن تقرها من الألف ، والألف لا يكون ما قبلها مضموماً ولا مكسوراً ، وهذه علة واضحة لمن تدبرها .

وبقي وجهان من التسعة ، فأهل البصرة يكتبونها على حركتها ، وذلك أن تنضم وينكسر ما قبلها ، نحو قولك : يستهزئون^(١١٦) ، لأنها مضمومة وما قبلها مكسور ، فتجتمع واوان ، فيحذفون أحدهما لثلاثا يجمعوا بين صورتين ، والمحذوفة منها هي المنقلة من الهمزة عند أكثرهم ، لأن واو الجمع جاءت لمعنى فلا تُحَذَفُ . وعند بعضهم أن المحذوفة واو الجمع ، لأنها زائدة ، وهذا غلط ، والوجه هو القول الأول . وكان المبرد يختار كتابته بواوين ولا يحذف منها شيئاً . وأهل الكوفة يكتبون الهمزة في هذا الوجه على حركة ما قبلها ، فيكتبون يستهزئون بياء ، وتابعهم الأخفش^(١١٧) على ذلك^(١١٨) .

والوجه الثاني هو أن ينضم ما قبل الهمزة وتنكسر هي . وأهل البصرة يكتبونها على حركة ما قبلها ، فيلزمهم أن يكتبوا سُئِلَ بالواو ، وقد كتبت في المصحف بالياء^(١١٩) ، واحتج أهل البصرة بأنها كتبت على التبيين^(١٢٠) . فهذه جملة أحكام الهمزة في جميع الكلام .

فإن قال قائل : فقد ذكرت في أول الباب أن الألف التي وضعها واضع الهجاء أولاً همزة وليست بالألف ، واستشهدت على ذلك بما عرفنا صحته ، فأين الألف من حروف المعجم ؟

قلت : لما لم يمكنه الابتداء بالألف لسكونها جعل ما قبلها حرفاً^(١٢١) متحركاً يصل به الى الألف ، فقال : لا ، وهي التي تسمى لَامَ أَلَفَ ، والدليل على ذلك / ٢٥٤ و / أيضاً أن واضع الهجاء لم يقصد منه الى تعريفنا كيف تزوج الحروف ، وإنما عرفنا مفردات ، فالتزان الألف مع اللام يدل على ما قلناه .

فإن قيل : فهل أقرنا بغير اللام ! قيل : لم يفعل ذلك لعلتين : إحداهما أن اللام متقاربة الصورة مع الألف ، بل هي على صورتها في الوصل ، فقرأنا بها لفهها بها . والاخرى أنه أراد أن يُعَرِّفَنَا كيف تَكْتَبُ إذا اتصلت باللام طرفاً^(١٢٢) .

فإن قيل : فلم جعل الهمزة أولاً ولم يجعلها آخراً مع الحروف المفردات ، ب ت ث ج ح خ ، فقدّم ما كان على

ثلاثة ثلاثة [ثم ما كان على حرفين]^(١٣٧) حرفين ، حتى أتى على جميع ذلك ، ثم أتى بالحروف المفردات ، فقال : ف ق ك ل ، حتى أتى على آخر الحروف ، فكان حكم الهمزة أن يقرنها مع هذه الحروف ، فلم يبتدأ بها ؟ قلت له : للهمزة فضل على هذه الحروف التي ذكرتها ، وذلك أنها تكون على أربعة أحوال : تكون ياءً إذا انكسر ما قبلها ، أو^(١٣٨) واواً إذا انضم ما قبلها ، وألفاً إذا انفتح ما قبلها ، وأما [إذا لم يفتح ما قبلها فعل]^(١٣٩) الشرائط التي تقدمت ، وقد يُلَفِظ بها ولا صورة لها في الخط ، فلما زادت وجهاً رابعاً قُدمت . فان قيل فُهَلَّا جَعَلَ لها أربع صور ثابتة تدل على أحوالها كما كان سائر الحروف ؟ قيل له : إن تلك الحروف وان اشتبهت صورتها فالفاظها مختلفة ومخارجها مفترقة ، ولذلك جَعَلَ لكل حرف صورة مفردة منفصلة من صاحبها ، والهمزة وإن اختلفت أحوالها فهي حرف واحد ، وهذا بَيِّن واضح .

باب الأفعال المهموزة^(١٤٠)

يقال : قرأت الكتاب أقرؤه ، ولم يقرأ فلان الكتاب ، وأقرأته السلام .
 وأستبرأت الجارية^(١٤١) .
 وفَقَّأتُ عَيْنَهُ .
 وهَزَّأتُ^(١٤٢) بفلان أهزأ به .
 وأومأت إلى الشيء .
 وتَفَقَّأتُ^(١٤٣) شحياً ، إذا امتلأت منه .
 وكافأت فلاناً أكافئته ، وهي المكافأة .
 وأتكتأت على يدي .
 وناوأت فلاناً أناوئته ، إذا عاديته .
 ورَفَّأتُ الثوب أرفؤه ، وقال بعضهم : رَفَوْتُ الثوب ، بغير همز^(١٤٤) .
 ورَنَأْتُ في الجبل رَنَأً ورُنُوءاً ، إذا أضعَدْتُ فيه^(١٤٥) .
 وتثاءبْتُ ، وهي التُّوْبَاءُ .
 وكَلَأْتُ فلاناً أَكَلُوهُ ، وكَلَأَكَ الله .
 وما فَتَأْتُ^(١٤٦) أفعل كذا ، أي لم أزل .
 وسَبَّأتُ الخمر^(١٤٧) ، يعني اشتريتها ، أَسْبَوُها^(١٤٨) ، وأنا سابيء ، وهي مَسْبُوءَةٌ .
 وهَيَّأتُ لك كذا وكذا .
 ورَثَّأتُ^(١٤٩) فلاناً ، قلتُ فيه مَرِئِيَّةً .
 ورَأَسَ القوم يرأسهم ، إذا كان لهم رئيساً .
 ورَأَسَ الرجل الرجل ، إذا ضرب رأسه .
 وما رَزَّأْتُهُ شيئاً^(١٥٠) .
 ولجأت إلى فلان .

وأرفأت السفينة ، حَبَسْتُهَا ، وقد يقال : أَرْقَيْتُ ، بغير همز^(١١١) .
 وأنسأتُ فلاناً النسبة^(١١٢) ، وأنسأتُ^(١١٣) الإبل عن الحوض ، أَخْرَجْتُهَا عَنْهُ ، ونشأتها أيضاً [...]^(١١٤) .
 ونشأت الماشية شَبَّت .
 وأخطأ فلان في فعله ، وخطأته ، إذا قلت له جئت بالخطأ .
 وروأت في الأمر^(١١٥) ، والرؤية / ٢٥٤ ظ / جرت في كلامهم غير مهموز^(١١٦) ، وأصله الهمز .
 ومن ذلك النساة ، وهي ألصا بترك الهمزة ، وأصلها من نسأت^(١١٧) ، وكذلك الخابية والبرية والنبي^(١١٨) .
 يقال : استخذأت^(١١٩) لفلان ، أي خضعت له .
 وطأطأت رأسي^(١٢٠) .
 وأوطاك العشوة^(١٢١) ، وتواطى القوم على كذا وكذا ، وهي المواطاة^(١٢٢) ، وكان ذلك عن تواطؤ^(١٢٣) منهم .
 وبرأت من المرض أبرأ براءً ، فهذه لغة أهل الحجاز خاصة ، وغيرهم يقول : برئت أبرأ^(١٢٤) . وبرأت من
 فلان تبرؤاً .
 و [يعبا]^(١٢٥) فلان حقي .
 وعبات الطيب والمتاع ، وكذلك الجيش ، كذلك [حكي عن الخليل]^(١٢٦) ، وقال الفراء : عبيت الجيش .
 وما عبات بفلان ، أي لم أبال به .
 ونكأت القرحة أنكأها^(١٢٧) .
 وتلكأت عليه^(١٢٨) .
 وتملأت من [...]^(١٢٩) .
 ولطئت بالأرض ، ولطأت أيضاً ، إذا التزقت بها .
 ونوت^(١٣٠) بالجمع ، إذا نهضت به .
 وأن الرجل ، إذا أن من الأنين .
 ونأم^(١٣١) الأسد وزأر بمعنى واحد .
 وما أبدأت في هذا الأمر ولا أعدت .
 وأقصأت^(١٣٢) الرجل أعتته .
 وأندرا^(١٣٣) فلان علينا .
 وفأت [يد]^(١٣٤) فلان ، ووئثت هي^(١٣٥) ، من وثيت الأرض .
 ووائث اللحم إذا نضجته^(١٣٦) .
 ومذأته ، إذا ملأته^(١٣٧) .
 وكفأت الإناء إذا قلبته .
 وأكفأت في الشعر ، وهو مثل الإقواء^(١٣٨) .
 وأنا أربأ بفلان عن كذا وكذا^(١٣٩) . وربأت القوم حفظتهم^(١٤٠) .
 وتوضأت للصلاة ، وهو الوضوء^(١٤١) ، ووضؤ الرجل وضأة^(١٤٢) .

وأطفأت السراج .
 وناناً^(١٧٨) الرجل في رايه إذا خلط فيه [ولم]^(١٧٩) يبرمه .
 ورقاً الدّم إذا انقطع .
 ورقت بالرجل^(١٨٠) ورأفت^(١٨١) به ، وأزدأت^(١٨٢) ، إذا أعتته .
 وهذه الأفعال وما أشبهها الهمزة ثابتة تجري في الإعراب ، ولا تسقط في الجزم ، وقد تقدم شرحه .

باب الأمر والنهي

النهي مجزوم بإجماع النحويين ، والأمر مثنى على الوقف عند البصريين ، وعند الكوفيين مجزوم^(١٨٣) ، على أن لفظ الأمر والنهي واحد ، كقولك : أضرب ولا تضرب ، وأذهب ولا تذهب .
 وإذا نهيت وأمرت من فعل مُعْتَلٍّ اللام سقطت لامه في الأمر والنهي معاً^(١٨٤) ، يستويان في المعتل كما يستويان في السالم ، كقولك : إقض ولا تقض ، وأغز ولا تغز ، وأخش ولا تخش ، وأسع ولا تسع^(١٨٥) ، كُتِبَ هذا كله وما شاكلة بغير واو ولا ياء ولا ألف ، لأنه يسقط في الأمر والنهي .

ومن العرب من يقف على مثل هذا بالهاء ، فيجعلها في الوقف كاسم واحد ، وعوضاً من المحذوفات ، فيقول : أغزة وأقضة وأخشه^(١٨٦) . وكان المتقدمون يكتبون مثل هذا بالهاء على هذه اللغة . وأما الاختيار عند النحويين فإن يُكْتَبَ ما حُذِفَتْ من آخره الياء نحو أخشه وأسعه^(١٨٧) .

قال أبو القاسم : والاختيار أن يُكْتَبَ مثل هذا كله بغير هاء ، وهو الذي نختاره ، لأن الكتاب قد أُلِفُوا الوقف على مثل هذا بغير هاء ، واعتادوا الكتابة على ذلك ، فمضى راؤه مكتوباً بهاء أنكره وتوهموا إضماراً .
 وقد جاء في كتاب الله تعالى حرفان على هذه العلة ، الأول قوله تعالى : (فَبِهَذَا هُمْ أَقْنِيَهُ)^(١٨٨) لا خلاف بين الناس أن هذه^(١٨٩) وقف ، فمضى وصل الكلمة سقطت ، والاختيار أن يقرأ بالوقف لثلاً / ٢٥٥ و / تسقط الهاء^(١٩٠) .

والحرف الآخر قوله تعالى : (لَمْ يَنْسَهُ)^(١٩١) ، قال أبو القاسم : ففي هذا قولان ، مَنْ جعله من سَانَيْتُ الرجل إذا عاملته مُسَانَةً ، وقال في تصغير سنة سُنِيَّة قال : هذه هاء وقف . ومن قال : سَانَيْتُ الرجل ، وقال في التصغير : سُنِيَّة ، قال : هذه أصلية ، وهي لام الفعل^(١٩٢) .

فاذا أمرت من فعل أوله ألف الوصل ثبتت في الخط على كل حال ، وقد حذفوا هذه الألف في بعض الأفعال ، قالوا : كُلْ وَخُذْ ، فالفعل [فَاوْهُ]^(١٩٣) همزة ، لأنها من أكل وأخذ ، ثم تدخل عليها ألف الوصل كما تدخل على ضَرَبَ ، فتقول : أضرب ، وعلى خَرَجَ فتقول : أخرج ، فتجتمع همزتان ، الأولى مضمومة [لانضمام الثالث من الفعل]^(١٩٤) كما تنضم من أخرج وأقعد ، فيلزم قلب الثانية واواً ، هذا قياس مطرد في كلام العرب ، فتجيء ضمة بعدها واو ، [فتحذف] الواو^(١٩٥) ، لوقوعها بين ضمتين ، فتلي همزة الوصل ما بعد الهمزة متحركاً فتسقط ، ويقع الابتداء بما غُيِّرَ^(١٩٦) الفعل ، نحو الحاء من خُذْ والكاف من كُلْ^(١٩٧) .

فإن وليها حرف عطف رجعت الهمزة التي هي فاء الفعل المحذوف متى كان حرف العطف واواً [أو]^(١٩٨) فاء ، لشدة اتصال الفاء والواو في العطف بما بعدهما^(١٩٩) لما لم يمكن الوقوف عليهما والابتداء بما بعدهما^(٢٠٠) ، وإذا كان كذلك منعنا من تقدير همزة الوصل [و]^(٢٠١) عادت همزة لام الفعل . ولا يثبتونها مع ثُمَّ ، لجواز الوقوف على ثُمَّ من قبل^(٢٠٢)

على حرفين . وهذا الاختيار والقياس اللازم ، لأن الفاء والواو متصلان بالفعل كأنهما منه ، ولا يمكن السكوت عليهما ، وثُمَّ منفصلة من الفعل ، وقد يمكن الوقوف عليها^(١١١) فيقدر الابتداء بعدها ، ومنهم من يجري ثُمَّ مجرى الفاء والواو ، فيحذف معها^(١١٢) ، والاختيار ما أخبرتك^(١١٣) .

ومثل هذا [أوش]^(١١٤) فلان عن كذا ، أيمل^(١١٥) يا رجل ويا غلام ، آيسن^(١١٦) يا رجل من الوسن وهو النوم ، كل هذا اذا دخل عليه الواو والفاء كُتِبَ بالحذف ، وكذلك ما أشبهه^(١١٧) .

فان دخلت عليه ثُمَّ كُتِبَ على الأصل ، كقولك : ادخل ثم أيمل^(١١٨) ، وفي الكتاب العزيز (فليؤد الذي أوْثَمَ أَمَانَتَهُ)^(١١٩) بواو بعد ألف^(١٢٠) ، وهو الأصل والقياس ، فان قلت : فَاثَمَ ، وَاثَمَ ، كُتِبَ بالحذف ، وان قلت : ثُمَّ أوْثَمَ ، كُتِبَ على الأصل بألف بعدها واو ، والعلة هي ما أخبرتك به من أن الفاء والواو متصلان بالفعل ، ولا يمكن السكوت عليهما ، وثُمَّ حرف ثابت بنفسه يمكن الوقوف عليه ، فيصير ما بعده في تقدير المبتدأ به^(١٢١) .

وان أمرت بفعل معتل الفاء واللام ، وفاؤه واو ولاه ياء ، نحو وَشَى وَوَلَّى ووَفَى ووَغَى وما أشبه ذلك فانه يلزم في القياس أن يكون على حرف واحد ، كقولك : شَرَّ ثَوْبِكَ ، وَلِ عَمَلِكَ ، وَفِ بَعْدِكَ ، وما أشبه ذلك ، تَسْقُطُ الواو كما تسقط من وَعَدَ يَعِدُ اذا أمرت فقلت : عِدْ وتسقط اللام كما تسقط من أَقْصِرْ وأَرَمِ ، فاذا أمرت / ٢٥٥ ظ / بقي الفعل على حرف واحد . وأجمع الناس كلهم أن يصلوه بهاء ، لانه لا تكون كلمة منفصلة على أقل من حرفين ، حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه ، فتكتب شَيْءَ يا رجل ، عَهْ كلامك ، لَهْ عملك ، فِهْ بوعدك ، كل هذا بالهاء لا اختلاف فيه لما أخبرتك به^(١٢٢) .

وان اتصل به فاء العطف أو واوه كنت مخيراً في إثبات الهاء وحذفها ، والاختيار عند أكثر النحويين إثباتها^(١٢٣) .
وان اتصل بها مضمراً كان الوجه حذفها .

باب من الهجاء

تكتب عَمَ تسأل^(١٢٤) ؟ وفيه^(١٢٥) جئت ؟ ولم خرجت ؟ فان كان خبراً كُتِبَ بألف ، كقولك : رغبت فيهما عندك ، وسألته عَمَّا سألته عنه ، وخرجت لِمَا تعلم^(١٢٦) ، كل ذلك بألف في الخط واللفظ^(١٢٧) .
وتكتب (إنما) اذا كانت حرفاً موصولة ، لأنها أخت كان و (لم) فيها زائدة ، كقولك : إنما زيد قائم ، وإِنَّمَا عبدالله قائم ، ومثل ذلك قوله تعالى : (إِنَّمَا أَنَا لَكُمْ نَذِيرٌ مُبِينٌ)^(١٢٨) و (إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ)^(١٢٩) وكذلك ما أشبهه .
فاذا كانت (ما) اسماً كُتِبَتْ منفصلة [كقولك]^(١٣٠) : إن ما عندك خير مما عندي ، وإن ما قصدت له صلاح لك .
وتعتبرها بوضع (الذي) في موضع (ما) فتراها تحسن فيه لأنها في معناها^(١٣١) .

وتكتب (فيما) موصولة ، تصل في بما ، كقولك^(١٣٢) : الاختيار .
وتكتب (عَمَّا) موصولة ، تصل عن بما ، وكذلك (يَمَّا) . فاما (عَنْ وَمِنْ) فالاختيار أن يكونا مفصولين^(١٣٣) .

وتكتب (كلما) اذا كانت حرفاً موصولة ، كقولك : كلما رأيت زيدا فأكرمه ، وكلما جاءك عمرو فأحسن اليه ، معناه أي وقت وأي زمان جاءك . فإن زالت عن هذا الموضع كتبت مفصولة ، كقولك : كل ما كان منك شكرتك عليه ، وكل ما تفعله تثاب عليه ، فيكون هذا بتأويل الذي ، فتكتبه مفصولاً^(١٣٤) .

باب

يكتب أكثر الناس الصلوة والزكاة والحياة بالواو اتباعاً لخط المصحف^(٣٣) والعادة^(٣٤) الجارية في ذلك ، وإنما كُتِبَ في المصحف بالواو على ما ذكره^(٣٥) على لغة من قال من العرب الصلاة بالتفخيم .
قال أبو القاسم : والذي عندي أنها تُكْتَبُ بالواو على الأصل ، لأن الألف فيها منقلبة من واو ، ولم يتفق في المصحف مثل هذا كثيراً^(٣٦) ، ولم يتردد كتردد هذه الحروف ، فكتبوها على الأصل اتباعاً للغة ، إلا أن أكثر العرب على غير تلك اللغة ، واتباع الأكثر كان أولى .
وبعض الكتاب يكتب الصلاة والزكاة والحياة بالألف ، كما يكتب سائر المقصور من ذوات الواو بالألف . وأما غير هذه الأحرف فالاجماع على كتابتها بالألف ، نحو الفلاة^(٣٧) والقطاة ، وما أشبه ذلك من ذوات الواو .
فاذا أضفت الصلاة والزكاة والحياة الى مَكْنِيَّ كُتِبَتْ بالألف لا غير ، / ٢٥٦ و / نحو حياتك وحياتي وزكاتك وزكاتي وصلاتك وصلاتي ، وما أشبه ذلك^(٣٨) .
وتكتب كذا وكذا بالألف لا غير ، لأنها (ذا) دخلت عليها الكاف الزائدة^(٣٩) .
وكل شيء من الأسماء المبهمة وحروف المعاني فما حَسُنَتْ فيه الإمالة فاكُتِبَ بالياء ، نحو متى وأنى ، وما أمتنع من الإمالة فاكُتِبَ بالألف لا غير^(٤٠) .

تَمَّ كِتَابُ الْخَطِّ

بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى [وَمَنَّهُ]^(٤١) عَلَى يَدِ عَبْدِ اللَّهِ الْفَقِيرِ إِلَى نِعْمَتِهِ وَلَطْفِهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُدْسِيِّ الشَّافِعِيِّ . اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ ، وَآخِزْ لَهُ وَلَوْلَدِيهِ وَلِلْمُسْلِمِينَ أَجْمَعِينَ ، وَأَلْطَفْ بِهِ وَآنِفْهُ بِالْعِلْمِ وَأَجْعَلْهُ مِنْ خِيَارِ أَهْلِهِ .
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ .
نَجْزِي فِي عَشِيَةِ السَّبْتِ ثَانِي عَشَرَ شَهْرَ رَجَبٍ الْآخِرِ سَنَةِ ٧٠٧^(٤٢) .

هوامش النص

الواو في (عمرو) من أصلها القديم (ينظر : جواد علي : تاريخ العرب قبل الإسلام ، ج ٧ (القسم اللغوي) ، المجمع العلمي العراقي ، بغداد ، ١٩٥٧ م ، ٢٩٩/٣ . وكتابي : رسم المصحف ، (دراسة لغوية تاريخية) ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ / ١٩٨٢ م ، ص ٧٤) . (٥) قال ابن درستويه (كتاب الكتاب ص ٨٤) : « أجمع النحويون على أنها للفرق بينها وبين منه » . (٦) ما بين القوسين المعقوفون مكتوب في هامش الأصل .
(٧) هو ابن قتيبة والأخفش (ينظر : ابن قتيبة : أدب الكاتب ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط ٣ ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ١٣٧٧ هـ / ١٩٥٨ م ، ص ١٨٩ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٥ ، والصولي : أدب الكتاب ، تح : محمد بهجة الأثري ، المطبعة السلفية ، القاهرة ١٣٤١ هـ ، ص ٢٤٦ ، والسيوطي : معجم الهوامع ٢/٢٣٨) . (٨) زائدة ليست في الأصل يقتضيها السياق .

(١) من الآية ١٤٤ من سورة طه . (٢) لم يرد في الكتاب شيء من موضوع (التاريخ والمعد) ، فلما أن يكون المؤلف ذكرهما في المقدمة ثم سها عنها ، ولما أن تكون النسخة المخطوطة التي اعتمدنا عليها في إخراج الكتاب ناقصة . (٣) الكلمة غير واضحة في الأصل ، وقد قال المؤلف في كتابه الجمل (ص ٢٧٤) : « والعرب كذلك يفعلون ، يملكون بعض الكلمة اختصاراً وإيجازاً » . (٤) ابن السراج : كتاب الخط ، تح : د . عبد الحسين محمد ، مجلة المورد ، ٥ / ٣ / ١٩٧٦ م / ص ١٢٥ . وابن درستويه : كتاب الكتاب ، تح : د . إبراهيم السامرائي ود . عبد الحسين الفتلي ، الكويت ١٣٩٧ هـ / ١٩٧٧ م ، ص ٨٦ . وتشير بعض الدراسات المعاصرة الى أن من خصائص الكتابة النبطية التي تحدثت عنها الكتابة العربية - في الرأي الراجح - إلحاق واو زائدة في آخر أسماء الأعلام ، ومن بينهما (عمرو) ، فلعل الكتابة العربية ورثت زيادة

(٢٧) ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ١٨٤ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٧٦ . (٢٨) جرير بن عطية الحنظلي ، من أشهر شعراء العصر الأموي ، توفي سنة ١١٠ هـ (ينظر : ابن قتيبة : الشعر والشعراء ، نج : أحمد محمد شاكر ، دار المعارف بمصر ١٩٥٨ م ، ٤٦٤/١ ، والزركلي : الأعلام ١١٩/٢) . (٢٩) استشهد به سيويه مرتين في الكتاب (٥٣/١ و ٢٥٠/٢) ، وهو في ديوان جرير ص ٢٨٥ : (لا يوقنكم) بدل (لا يلقينكم) . (٣٠) سيويه : عمرو بن عثمان أبو بشر البصري ، وسيويه لقب له ، كان من أكبر نحلة العربية ، وله (الكتاب) في النحو ، وكان قد أخذ النحو عن الخليل بن أحمد ، وتوفي سنة ١٨٠ هـ على خلاف (تنظر مصادر ترجمته في معجم المؤلفين لممرضا كحالة ١٠/٨) . (٣١) في الأصل : النابعة . (٣٢) سيويه : الكتاب ٢٠٣/٢ . (٣٣) سورة التوبة آية ٣٠ . (٣٤) قرأ حاصم والكسائي بالتونين ، وقرأ الباقون من القراء السبعة ، وهم نافع وابن كثير وأبو عمرو وحزرة وابن عامر ، بترك التونين (ينظر : ابن مجاهد : كتاب السبعة ، نج : د. شوقي ضيف ، ط دار المعارف بمصر ، ١٩٧٢ ، ص ٣١٣ . والداني : التيسير في القراءات السبع ، نج : اوتو برتزل : استنبول ، ١٩٣٠ م ، ص ١١٨) .

(٣٥) الرجز للأغلب المجلي ، استشهد به سيويه (الكتاب ٣/٥٠٥) وابن درستويه (كتاب الكتاب ص ٧٧) والشاهد فيه تونين (قيس) مع أنها موصوفة بكلمة (ابن) . (٣٦) هو مهابد بن غالب ، والفردق لقب له ، كان أحد شعراء العربية المشهورين في زمن الدولة الأموية ، وتوفي سنة ١١٠ هـ (ينظر : ابن قتيبة الشعر والشعراء ٤٧١/١ ، والزركلي : الأعلام ٩٣/٨) . (٣٧) ديوان الفردق ، جمع عبدالله اسماعيل الصولي ، المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة ١٣٥٤ هـ / ١٩٣٦ م ، ٣٨٢/١ ، والبيت في مدح أبي عمرو بن العلاء ، واستشهد به سيويه في الكتاب ٣/٥٠٦ و ٦٣/٤ . (٣٨) السيوطي : مع الموائع ٢/٢٣٦ . (٣٩) زيادة يقتضيها السياق . (٤٠) في الأصل (لفظ) ، ولعله محرف عن (الخط) . (٤١) ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ١٨٥ ، والصولي : أدب الكتاب ص ٢٤٣ ، والسيوطي : مع الموائع ٢/٢٣٦ . (٤٢) كذا في الأصل ولعله : بئذ . (٤٣) الزجاجي : الجمل ص ٢٧٠ ، وابن قتيبة : أدب الكاتب ص ٢٠٣ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٣ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٤٤ . (٤٤) الزجاجي : الجمل ص ٢٧٠ ، والوشة : للممدود والقصور ، نج : د. رمضان عبدالنواب ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٧٩ م ، ص ٤١ . (٤٥) الكلمة غير منقوطة في الأصل . (٤٦) في الأصل (للهمز) ولعله سهو من النسخ . (٤٧) ابن قتيبة : أدب الكاتب

(٩) ينظر : ابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٥ . والكسائي هو أبو الحسن علي بن حمزة ، أحد القراء السبعة المشهورين ، وهو لغوي ونحوي كبير ، له مؤلفات ، نشأ في الكوفة ، ونزل بغداد ، وتوفي في قرية من قرى الري سنة ١٨٠ هـ على الأرجح (تنظر مصادر ترجمته في معجم المؤلفين لممرضا كحالة ٨٤/٧) . (١٠) رجل غليظ وصلاب : ضخيم عظيم ، وقيل كل غليظ غليظ ، قال ابن منظور : وكل ذلك محذوف من قَمَالٍ ، وليس بأصل ، لأنه لا تتوالى أربع حركات في كلمة واحدة ، (لسان العرب ، طبعة بولاق ، ٢٤٠/٩ ، غليظ ، وينظر : سيويه : الكتاب ، نج : محمد عبدالسلام هارون ، القاهرة ، ٢٨٩/٤) . (١١) المكمش : القطيع الضخم من الابل ، ويقال أيضاً : المكمس والمكمس بالسين ، وهو أشهر (ينظر : ابن منظور : لسان العرب ٢٣/٨ حكس وكس ٢١٠/٨) . (١٢) هو الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري ، نحوي ولغوي كبير ، وهو شيخ سيويه ، وصاحب معجم العين ، وله مؤلفات أخرى ، والمشهور أنه توفي سنة ١٧٠ هـ (تنظر مصادر ترجمته في معجم المؤلفين لممرضا كحالة ١٢٢/٣) . وينظر رأيه في زيادة الألف بعد الواو عند : سيويه : الكتاب ١٧٦/٤ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٥ ، والصولي : أدب الكتاب ص ٢٤٦ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٨٤ . (١٣) في الأصل : الصفة ، وهو تحريف . (١٤) في الأصل : الحرف ، وهو تحريف . (١٥) زيادة دل عليها ما ورد في المصادر للذكورية في نهاية هامش (١٢) السابق . (١٦) أما في زماننا فإن المستعمل علم زيادة الألف إلا بعد واو الضمير ، وذلك في الفعل الماضي كتبوا ، والأمر نحو اكتبوا ، والمضارع المحذوف النون تحولن يكتبوا ولم يكتبوا (ينظر : نصر الموريني : المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية ، ط ٢ ، بولاق ١٣٠٢ هـ ، ص ١٥٠ . وعبدالسلام محمد هارون : قواعد الاملاء ، ط ٣ ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٩٦ هـ / ١٩٧٦ م ، ص ٣٥ . (١٧) في الأصل (بعد) بالياء ، والمناسب (بعد) بالنون (ينظر : ابن يعيش : شرح المفصل ، ادارة الطباعة المنيرية ، بمصر ، ٥٩/١٠) . (١٨) هو المؤلف ، ويتكرر ذلك كثيراً في الكتاب . (١٩) ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ٢٠١ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٧ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٨٧ . (٢٠) ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ٢٠١ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٧ ، والصولي : أدب الكتاب ص ٢٥١ . (٢١) في الأصل : الصفة ، وهو تحريف . (٢٢) في الأصل : نحو . (٢٣) ابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٩ . (٢٤) ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ١٩٢ . (٢٥) ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ١٨٤ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٧٧ . (٢٦) أشار السيوطي الى رأي الكسائي في كتابه مع الموائع ٢/٢٣٦ .

ص ٢٠٥ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ، ص ٤٤ . (٤٨) (ثانيا)
 يا) الكلمتان غير متوطنتين في الأصل . (٤٩) استنتوا من ذلك (يحيى
 اسم وجعل بعينه ، قال ابن قتيبة في أدب الكاتب (ص ٢٠٥) :
 « وأحسبهم اتبعوا فيه رسم المصحف » . وفكر بعضهم أن (رضى) اسم
 علم تكتب بالياء أيضاً (ينظر : ابن بابشاذ : شرح المقدمة المحسبة ، نج :
 خالد عبدالكريم ، ط الكويت ، ١٩٧٧ م ، ٤٤٤/٢ . والاستراباذي :
 شرح شافية ابن الحليج ، نج : محمد الزفزاف وآخرين ، مطبعة حجازي
 بالقاهرة ، ٢٣٢٢/٣) . (٥٠) ينظر : الوشاء : الممدود والمقصود
 ص ٣٩ . (٥١) قال الوشاء (الممدود والمقصود ص ٤٠) : « ولذا
 أشكل عليك الفعل فلم تدرك من ذوات الواو هو لم من ذوات الياء فكتبه
 بالآلف » ، (وينظر : الزجاجي : الجمل ص ٢٧٠ ، وابن بابشاذ :
 شرح المقدمة المحسبة ٤٤٨/٢ ، والسيوطي : معجم المومنين ٢٤٣/٢) .
 (٥٢) لعله محمد بن يزيد الميرد ، نحوي مشهور ، له (المختضب) في
 النحو ، و (الكامل) في الأدب ، وغيرها ، وقد أخذ عنه عدد من شيوخ
 المؤلفين ، توفي ببغداد سنة ٢٨٥ هـ . تنظر مصادر ترجمته في معجم المؤلفين
 لعمير رضا كحالة ١١٤/١٢) . (٥٣) كذا في الأصل ، ولعله : كتب
 فيه . (٥٤) الرجا : جانب البشر (الزجاجي : الجمل ص ٢٨٦ ،
 وينظر : ابن منظور : لسان العرب ٢٤/١٩ رجا) . (٥٥) في الأصل
 (أرطا ومزما) . والأرطى شجر ينبت بالرمل وأصله أرطاة ، والآلف في
 الكلمتين للالحاق لا للتأنيث (ينظر : ابن منظور : لسان العرب ٢٧٧/٧
 مز ، و ١٢٢/٩ أرطا) . (٥٦) ما بين المعقوفين مطموس في الأصل .
 (٥٧) الكلمة غير متقوطة في الأصل . (٥٨) أصل هذا التعليل
 لسيبويه في الكتاب ٥٣٦/٣ ، ونقله ابن بابشاذ في شرح المقدمة المحسبة
 ٤٤٤/٢ ، وابن عصفور في شرح جمل الزجاجي ، نج : د . صاحب ابو
 جناح ، بغداد ، ١٩٨٠ - ١٩٨٢ ، ٣٦٠/٢ . (٥٩) الكلمة غير
 واضحة في الأصل . (٦٠) كما فعل سيبويه (ينظر : الكتاب ٣٨٦/٣
 و ٥٣٦) . (٦١) قلت : قد سماه المتأخرون من النحاة مقصوفاً
 (ينظر : شرح ابن حنبل على ألفية ابن مالك ، نج : محمد عبي الدين
 عبدالحميد ، ط ٢٠٠ ، دار التراث ، القاهرة ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠ م ،
 ٨١/١) وهو الذي استقر في الاستعمال في زماننا . (٦٢) رجع ابن
 عصفور هذا التعليل في شرح الجمل ٣٦٠/٢) ، وكان علي بن سليمان
 قد جمع بين التعليلين في قوله (كشف المشكل في النحو ، نج : د . هادي
 عطية مطر ، مطبعة الارشاد ، بغداد ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ،
 ٢٢٩/٢) : « وقيل له مقصور لأنه قصر عن المد والاضراب ، أي
 حبس » . (٦٣) زيادة ليست في الأصل . (٦٤) التنا : معيار قديم
 يوزن به أو يكال ، والرجا : جانب البشر . (٦٥) مكبي : ضمير .
 (٦٦) ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ٢٠٦ ، وابن السراج : كتاب الخط

ص ١٢٤ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٤٢ ، وابن بابشاذ : شرح
 المقدمة المحسبة ٤٤٦/٢ . (٦٧) الكسوة بكسر الكاف وضمها :
 اللباس ، والجمع كسا (ابن منظور : لسان العرب ٨٧/٢٠ كسا) .
 والرشوة ، مثله الرأه : البخل ، وهو ما يعطى لقضاء حاجة ، والجمع
 رشاً بضم الراء وكسرهما (لسان العرب ٣٧/١٩ رشا) . واللهوة ، بضم
 اللام وفتحها : ما يلقى في فم الرحمان من الحبوب اللطحن ، واللهوة أيضاً
 العطية ، والجمع لها (لسان العرب ١٢٨/٢٠ لها) . (٦٨) ينظر : ابن
 السراج : كتاب الخط ص ١٢٤ . (٦٩) ابن قتيبة : أدب الكاتب
 ص ٢٠٥ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٤٤ . (٧٠) سيبويه :
 الكتاب ٥٣٩/٣ ، وابن درستويه ، كتاب الكتاب ص ٣٥ .
 (٧١) أكثر العلماء يجعلون الممدود على أربعة أضرب ، وهي أن تكون
 همزة المقصورة أصلية ، أو متقلبة ، أو زائدة للحاق ، أو زائدة للتأنيث
 (ينظر : ابن بابشاذ : شرح المقدمة المحسبة ٤٣٨/٢ ، وابن حنبل :
 شرح ألفية ابن مالك ١٠٧/٤ ، وقد جعل الزجاجي الممدود الذي همزته
 متقلبة على ضربين : متقلبة عن ياء ، ومتقلبة عن واو ، وبذلك يصير
 الممدود عنه خمسة أضرب ، والحلاف شكلي ، ونتيجته واحدة . (وينظر
 أيضاً : ابن برهان المعكيري : شرح اللع ، نج : د . فائق فارس ،
 ط الكويت ، ١٤٠٤ هـ / ١٩٨٤ م ، ٧٠١/٢) . (٧٢) كذا في
 الأصل ، وقد قال سيبويه (الكتاب ٣٨٣/٤) : « وإذا كانت الياء والواو
 قبلها فتحة اعتلت وقلبت ألفاً ... وذلك قولك رمى » .
 (٧٣) سيبويه : الكتاب ٣٨٥/٤ . (٧٤) في الأصل (غلياء) وهو
 تصحيف . (٧٥) الغلياء : عصب العنق (لسان العرب ١١٨/٢
 حلب) . والحرياء : دوية على شكل ساق أبرص (لسان العرب ٢٩٨/١
 حرب) . والقوياء : بفتح الواو وقد تسكن : داء يظهر في الجلد (لسان
 العرب ١٨٦/٢ قوب) .
 (٧٦) طمس في الأصل ولعل في مكانه (أو فتح و) . (٧٧) في
 الأصل (عليت) . (٧٨) قرأه : جمع قارء ، وقراءة : جمع قارئ
 (لسان العرب ١٢٤/١ قرأ و ٣٢٢/١ تآ) . (٧٩) ما بين المعقوفين غير
 واضح في الأصل . (٨٠) رسمت في الأصل هكذا : (كسأا) ...
 خطأ) . (٨١) استقر الأمر في زماننا على كتابة هذه الهمزة مفردة بعد
 الألف (ينظر : نصر الموريني : المطالع المصرية ص ٨٤ ، وعبد السلام
 هارون : قواعد الاسماء ص ١٢) . (٨٢) سورة ص آية ٣٩ .
 (٨٣) رسمت في الأصل هكذا (كسأاك) . (٨٤) جزوك : في
 الرفع ، وجزوك : في الجر . (٨٥) في الأصل (كسأان وردآن) .
 (٨٦) ينظر في أحكام الممدود في الخط : ابن درستويه : كتاب الكتاب
 ص ٣٥ - ٣٩ ، وابن بابشاذ : شرح المقدمة المحسبة ٤٣٨/٢ - ٤٤٣ .
 (٨٧) زيادة يقتضيها المقام . فقد قال المؤلف في كتابه الجمل

(ص ٢٧١) : وكل اسم في آخره ياء قبلها كسرة فكتبه لما كان مطروفاً في حال الرفع والمخفض بغير ياء ، (وينظر : ابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٩ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٧٥) . (٨٨) الكلمة غير منقوطة في الأصل ، والمقزلي هو أبو عثمان بكر بن محمد ، من نخلة البصرة المشهورين تولى بالبحر سنة ٢٤٨ هـ (على خلاف) (ينظر مصادر ترجمته في معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة ٧١/٣) . وفكر ابن السراج (كتاب الخط ص ١٢٩) أن المبرد ، وهو من تلامذة المقزلي ، كان يميز إشارات الياء في الفواضع المذكورة . (٨٩) ينظر : سيويه : الكتاب ٣٠٨/٢ و ١٨٣/٤ . (٩٠) كلمة غير واضحة في الأصل . (٩١) الزجاجي : الجمل ص ٢٧٢ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٩ . (٩٢) كلمة غير واضحة في الأصل . (٩٣) ينظر : سيويه : الكتاب ١٨٣/٤ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٠٩ . (٩٤) ابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٤٣ ، وابن باشا : شرح المقدمة المحسبة ٤٤٧/٢ . (٩٥) كذا في الأصل المخطوط ، ويبدو أن تحريفاً قد وقع هنا ، وأن صواب العبارة هو : (باب التميز وأحكامه في الخط) والله تعالى أعلم . (٩٦) ابن السراج : كتاب الخط ص ١١٧ و ١١٩ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٢٤ . وابن جني : سر صناعة الأعراب ، ط ١ ، ج ١ ، مصطفى السقا وآخرين ، الحلبي ، القاهرة ، ١٣٧٤ هـ / ١٩٥٤ م ، ٤٦/١ . والذاني : للفتح في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار ، ج ١ : محمد أحمد دهمان ، دمشق ، ١٩٤٠ م ، ص ٦٠ . (٩٧) غير واضحة في الأصل . (٩٨) غير واضحة في الأصل . (٩٩) في الأصل (وهي / ٢٧٣ و / وهي صورة) . (١٠٠) هو أبو زكريا يحيى بن زياد ، من كبار علماء الكوفة في اللغة والنحو ، وأقام في بغداد ، وله كتب كثيرة أشهرها اليوم (معاني القرآن) ، وهو مطبوع في ثلاثة أجزاء ، تولى سنة ٢٠٧ هـ (ينظر : عمر رضا كحالة : معجم المؤلفين ١٩٨/١٤) . (١٠١) عبدالله بن مسعود الحلبي ، صحابي جليل ، أقام في الكوفة سنوات يرى أهلها القرآن ويعلمهم الفقه ، وتولى في المدينة سنة ٣٢ هـ ، رضي الله عنه (الزركلي : الاعلام ١٣٧/٤) . (١٠٢) القراء : معاني القرآن ، ج ١ : محمد علي النجار وآخرين ، القاهرة ، ١٩٥٥ - ١٩٧٢ م ، ١٣٤/٢ و ٢٢٠ ، و ١٣٦/٣ . (١٠٣) زيادة يقتضيها السياق . (١٠٤) الكلمة ليست منقوطة في الأصل . (١٠٥) طمس مقدار ثلاث كلمات . (١٠٦) ينظر : ابن جني : سر صناعة الأعراب ٤٦/١ ، وابن باشا : شرح المقدمة المحسبة ٤٤٩/٢ . (١٠٧) يريد المؤلف بقوله : (لم تثبت لها صورة في الخط) أنها لا ترسم على ألف أو ياء أو واو ، إنما تكتب مفردة على النطر (ينظر : ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ٢١٢ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٨ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ، ص ٣٣ ، وجيد السلام محمد هارون : قواعد الإملاء ص ١٢) . (١٠٨) إذا

كانت الهزة آخرها وتحرك ما قبلها فلها نكتب على صورة الحرف الذي منه حركة ما قبلها ، فنكتب ألفاً في مثل (الخطأ والنبأ) كما ذكر المؤلف ، ونكتب واواً في مثل (التمييز والنبأ) وياء في مثل (يتكلم ويستعزى) (ينظر : ابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٣١) . (١٠٩) زيادة ليست في الأصل . (١١٠) الذاني : للفتح ص ٤٣ ، وابن وثيق : الجمع ، لما يحتاج اليه من رسم المصحف ، ج ١ : د. خاتم قدوري الحد ، مطبعة الحلبي ، بغداد ، ١٤٠٩ هـ / ١٩٨٨ م ، ص ٧٢ . (١١١) ابن السراج : كتاب الخط ص ١١٩ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٢٨ . (١١٢) هو محمد بن يزيد ، سبقت ترجمته في هذا الكتاب ص ٥٢) . (١١٣) ذكر ابن السراج في كتاب الخط (ص ١١٩) ما ذهب اليه المبرد . (١١٤) غير واضحة في الأصل (١١٥) غير واضحة في الأصل . (١١٦) في الأصل (كان) ، لكن جيء (بمجنون) بدلاً رجح لفظي قراءة (كان) . (١١٧) غير واضحة في الأصل . (١١٨) في الأصل (جوبة) ، ولم أجد في المعجم (جوبة) ووجدت فيه (الجوب) وهو مدح تلبس المرأة (لسان العرب ٢٤١/١ جاب) . وترد في كتب المعجم العربي كلمة (جوبة) في مثل هذا الموضع (ينظر : ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ٢١٠) والجوبة : سلة مستديرة مفتحة أعماً ، يعمل فيها الطيب والكباب ، والجمع جوبون (لسان العرب ٢٣٥/١٦ جبان و ٢٥٧/١٦ جون) . (١١٩) ابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٣١ ، وابن باشا : شرح المقدمة المحسبة ٤٥١/٢ . (١٢٠) كلمة مطبوعة في الأصل ، ويمكن أن يقرأ به (رؤوس وشؤون) . (١٢١) ما بين القوسين للمؤلفين زيادة لازمة لإتمام المعنى ، ويذكر عليها ما ورد في كتب النحاة العرب (ينظر : ابن باشا : شرح المقدمة المحسبة ٤٥٢/٢ ، ونصر القوري : المطالع النصرية ص ٧١ - ٧٢) . (١٢٢) الكتاب ٥٤٢ - ٥٤١/٣ . (١٢٣) غير منقوطة في الأصل . (١٢٤) غير منقوطة في الأصل ، ويمكن أن تقرأ : مرة اليوم ، والمرة : جلب الطعام [لسان العرب ٣٩/٧ مرة] . (١٢٥) اللوم : جمع اللامة وهي الدرع (لسان العرب ٤/١٦ لأم) والجئون : جمع جؤنة ، وهي سلة مستديرة مفتحة أعماً (ينظر هاشم رقم ١١٨) . (١٢٦) كذا رسمت الهزة بالياء في الأصل المخطوط ، وسبق الكلام يقتضي كتبها بالواو (يستعزؤون) على مله أهل البصرة . (١٢٧) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة البصري ، نحوي لغوي مشهور ، طبع له كتاب (معاني القرآن) ، تولى سنة ٢١٥ هـ (ينظر : عمر رضا كحالة : معجم المؤلفين ٢٣١/٤) . (١٢٨) أشار المؤلف إلى ذلك في كتابه الجمل (ص ٢٨١) وينظر : ابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٠ - ١٢١ . (١٢٩) ينظر : الذاني : للفتح ص ٦١ ، وابن وثيق : الجمع ص ٧٤ . (١٣٠) قال الرضي (شرح الشافية ٣٢١/٣) : « ولما الاثنان الباقان نحو سئل وفركك فعل مله بغير حركة ، وعمل مله بالخفض بغير حركة

ما قبله ، كل ذلك بناء على التخفيف ، وينظر : ابن عصفور : شرح جل الزجاجة ٣٥٨/٢ ، والسيوطي : معجم المصنفين ٢٣٤/٢ . (١٣٠ ب) في الأصل المخطوط : طرفاً . (١٣١) ينظر : ابن جني : سر صناعة الاعراب ٤٨/١ - ٤٩ . (١٣٢) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل .

(١٣٣) كذا في الأصل ، والمتناسب للسباق (وواو) . (١٣٤) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل . (١٣٥) عقد المؤلف باباً قصيراً بالمعنوان نفسه في كتابه الجمل (ص ٢٩٧) ذكر فيه ستاً وعشرين مادة مهموزة ، وقال في آخره (ص ٢٩٨) : « وقد ذكرت عامتها في كتاب الهجاء » ، وهو يشير الى هذا الباب من كتاب الخط ، فيها يظهر لي . (١٣٦) الاستبراء أن يشتري الرجل جارية - كان ذلك فيما مضى من الزمان - فلا يطؤها حتى تحيض عنده حوضاً ثم تطهر ، ومعناه طلب براءتها من الحمل ، (لسان العرب ٢٥/١ برأ) . (١٣٧) الكلمة غير متقوطة في الأصل ، والفعل يقال فيه هَزَأَ وهَزَى (لسان العرب ١٧٨/١ هزأ) . (١٣٨) ضبطت الكلمة في الأصل بسكون التاء . (١٣٩) جاء في لسان العرب (٨٠/١ رفرأ) : « رفا الثوب مهموز يرفؤه رفاً لأم غرقفة وضُمَّ بعضه الى بعض ... وربما لم يميز » . (١٤٠) جاء في لسان العرب (٨٤/١ زنا) : « زنا في الجبل ... ضَبِعَ فيه ، وجاء فيه (٢٣٨/٤ صعد) : « ضَبِعَ المكان وفيه صموداً وأصعد وصعداً ارتقى » . (١٤١) قَتَلَتْ وَقَتَّتْ : لغتان (لسان العرب ١١٤/١ قتا) . (١٤٢) في الأصل : الحمر ، وفي لسان العرب (٨٦/١ سبا) : « سبا الحمر » . (١٤٣) في الأصل (أسباوها) وقد تكرر مثل هذا الرسم للهمزة ، وهو ملحق قديم ، والهمزة المتطرفة اذا اتصل بها ضمير تأخذ في الرسم حكم المتوسطة وبعضهم يقي لها حكم المتطرفة ، فهذه الكلمة ترسم هكذا (أسباها) أو (أسباوها) أو (أسباوها) وهذا منصب قديم متروك . ينظر : ابن السراج : كتاب الخط ص ١٢٠ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٣٢ . (١٤٤) في لسان العرب (٧٧/١ رثأ) : « رثأت الرجل مدحته بعد موته لغة في رثيته ... وأصله غير مهموز » . (١٤٥) رثأ فلان فلاناً إذا برَّه (لسان العرب ٧٩/١ رثأ) . (١٤٦) أرثأت السفينة اذا قربتها من الشط ، وبعضهم يقول : أرثأت بالياء ، والأصل الهمز (لسان العرب ٨٠/١ رثأ) . (١٤٧) النسيئة : الدين المؤخر (لسان العرب ١٦٢/١ نسا) . (١٤٨) في لسان العرب (١٦٣/١ نسا) : « نساها » . (١٤٩) كلمة غير متقوطة لم يتمكن من قراءتها . (١٥٠) رَوَّأ في الأمر : نظر فيه وتعقَّبَه ولم يعجل بجواب (لسان العرب ٨٣/١ روا) . (١٥١) كذا في الأصل ، والمتناسب (مهموزة) . (١٥٢) ينظر لسان العرب ١٦٣/١ نسا . (١٥٣) ينظر (باب ما تركت العرب همزة وأصله الهمز) في المخصص

لاين سيده ٧/١٤ ، وكذلك لسان العرب ٢٢/١ برأ . (١٥٤) قال ابن منظور (لسان العرب ٥٧/١ عذا) : « وترك الهمز فيه لغة » . (١٥٥) طاعاً رأسه : طامته ، والثبيء : خفضه (لسان العرب ١٠٨/١ طاعاً) . (١٥٦) أوطاه العشوة : أركبه على غير هدى (لسان العرب ١٩٢/١ وطأ) . (١٥٧) المواطئة : الموافقة (لسان العرب ١٩٥/١ وطأ) . (١٥٨) في الأصل (تواطىء) . (١٥٩) ينظر : لسان العرب ٢٢/١ - ٢٣ برأ . (١٦٠) الكلمة غير متقوطة في الأصل ، وفي لسان العرب (١١٣/١ عبا) : « وقبأ الطَّيْبُ والأمر يعبؤه عباً صنعته وخلطه » ، ولعل الكلمة مُصَحَّفَةٌ . (١٦١) ما بين المعقوفين غير واضح في الأصل ، وينظر : الخليل : العين ، تح : د . المخزومي ود . السامرائي ، بغداد ، ١٩٧١ م ، ٢٦٣/٢ . (١٦٢) نكأ القرحة : قشرها قبل أن تبرا فتندبت (لسان العرب ١٦٨/١ نكأ) . (١٦٣) نكأ عليه : احتل وأبطأ (لسان العرب ١٤٨/١ نكأ) . (١٦٤) كلمة غير واضحة في الأصل ، وفي لسان العرب (١٥٣/١ ملا) : « تملأت من الطعام » . (١٦٥) في الأصل : بؤت ، وهو تصحيف ، جاء في لسان العرب (١٦٩/١ نوا) : « ناه بالحمل ، اذا نهض به مثلاً » . (١٦٦) في الأصل : نأم ، وهو تصحيف ، جاء في لسان العرب (٤٤/١٥ نأم) : « نأم الأسد ... وهو دون الزنبر » . (١٦٧) القاف غير متقوطة في الأصل ، وفي لسان العرب (١٢٨/١ قفا) : « وأقفا الرجل : أطعمه » . (١٦٨) الكلمة غير متقوطة في الأصل ، وفي لسان العرب (٦٥/١ دوا) : اندرا : خرج مفاجأة . (١٦٩) الكلمة غير واضحة في الأصل . (١٧٠) وقأت يد الرجل وثأ ، وقأت ، وقأت على صيغة ما لم يُسَمَّ فاعله ، والوثئة : الضرب حتى يرقص الجلد واللحم ويصل الضرب الى العظم من غير أن ينكسر . (لسان العرب ١٨٥/١ وثأ) . (١٧١) التون غير متقوطة في الأصل ، والمتناسب للسباق : أنصجته . (١٧٢) الملة : الرصاد الحار والجمر ، ومللت الحبيزة في الملة اذا عملتها في الملة ، (لسان العرب ١٥٢/١٤ ملل) . (١٧٣) قال ابن جني (مختصر القوالي ، تح : د . رمضان عبدالنواب ، مكتبة الخاتجي ، القاهرة ، ص ٣٠) : « فلما الإكفاء فهو اختلاف الروي وذلك اذا كانت الحروف متضاربة المضارح » ، وقال (ص ٣١) : « الاقواء هو رفع قالية وجو اخرى في شعر واحد » . ونقل ابن منظور في لسان العرب (١٣٧/١ كفا) أن من العلماء من يجعل الاكفاء بمعنى الاقواء . (١٧٤) أي أرفعه عنه (لسان العرب ٧٦/١ ربا) . (١٧٥) لسان العرب ٧٥/١ ربا . (١٧٦) الوضوء بضم الواو : المصدر ، ويفتحها : الماء الذي يتوضأ به (لسان العرب ١٨٩/١ وضأ) . (١٧٧) الوضامة : الحسن (لسان العرب ١٩٠/١ وضأ) . (١٧٨) في الأصل : تأثأ ، وهو تصحيف (ينظر : لسان العرب

تح : محمود السديش ، مجلة المورد ، م ١٥ ، ع ٤ ، ص ١٩٨٦ م ،
ص ٣٣١ . (٢١٠) الكلمة غير منقوطة في الأصل . (٢١١) سورة
البقرة ٢٨٣ . (٢١٢) ينظر : الداني : المقنع ص ٢٩ ، وابن وثيق :
الجامع ص ٧١ . (٢١٣) ينظر : ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ١٨٦ ،
وابن السراج : كتاب الخط ص ١٢١ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب
ص ٧٧ . (٢١٤) سيبويه : الكتاب ٤/١٤٤ ، وابن يعيش : شرح
المفصل ٧٧/٩ - ٧٨ . (٢١٥) الصولي : أدب الكاتب ص ٢٥٠ .
(٢١٦) في الأصل : تسلي . (٢١٧) الكلمة غير واضحة في الأصل .
(٢١٨) الكلمة غير واضحة في الأصل . (٢١٩) ينظر : ابن قتيبة :
أدب الكاتب ص ١٩٤ ، وابن السراج : كتاب الخط ، ص ١٣١ ، وابن
الدعان : باب من الهجاء ص ٣٢٧ . (٢٢٠) سورة التكميات ٥٠ ،
وفيها (والله) . (٢٢١) سورة النساء ١٧١ . (٢٢٢) زيادة
ليست في الأصل . (٢٢٣) ينظر : ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ١٩٤ ،
وابن السراج : كتاب الخط ص ١٣٠ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب
ص ٥١ ، وابن بابشاذ : شرح المقدمة المحسبة ٤٥٥/٢ . (٢٢٤) كذا
في الأصل ، ويترجع لدي وجود سقط ها هنا . وقد قال ابن درستويه في
كتاب الكتاب (ص ٥٢) عن هذا الموضوع : « ولا يجوز أن توصل بفي
هتلفا كقولك : رغبت في ما عند الله ، لأنها بمعنى التي ها هنا ، ولكنها
توصل بها اذا كانت (ما) بعدها استغناء ، وحلقت ألفها من اللفظ ...
وان جاءت (ما) للمؤكدة التي لا صلة لها بعد (في) جاز وصلها بها ، فلما
من وصلها بها على كل حال فلانما شبهها بمن وعن لأنها حرفا جر مثلها ،
وهن على حرفين ، وذلك رديء ، والقياس ما قلنا ، لأنه يقع في عن ومن
إدغام مع (ما) وليس ذلك في (في) ... » (٢٢٥) أي (عن من)
ويجوز (عن من) . (٢٢٦) ابن السراج : كتاب الخط ص ١٣٠ ، وابن
درستويه : كتاب الكتاب ص ٥٥ ، والصولي : أدب الكتاب ص ٢٥٨ .
(٢٢٧) ابن قتيبة : أدب الكاتب ص ٢٠١ ، والداني : المقنع ص ٥٤ ،
وابن وثيق : الجامع ص ٥٧ . (٢٢٨) لعله يريد : وإتياعاً للمعادة
الجارية ... الخ . (٢٢٩) كذا في الأصل ولعله : على ما ذكر ، أو على
ما ذكره ، أو على ما ذكره الخليل ، أو على ما ذكره سيبويه (ينظر :
الخليل : العين ٣/٣١٧ ، وسيبويه : الكتاب ٤/٤٣٢ ، وابن السراج :
كتاب الخط ص ١٢٤ ، وابن جني : سر صناعة الاحراب ١/٥٦) .
(٢٣٠) في الأصل : كثير . (٢٣١) في الأصل : الصلاة ، والمناسب
ما أثبتته (ينظر : ابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٩٠) . (٢٣٢) ابن
قتيبة : أدب الكاتب ص ٢٠٢ ، والزجاجي : الجمل ص ٢٧٨ .
(٢٣٣) ابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٤٤ . (٢٣٤) ابن قتيبة :
أدب الكاتب ص ٢٠٦ ، وابن درستويه : كتاب الكتاب ص ٤٣ .
(٢٣٥) الكلمة غير واضحة في الأصل . (٢٣٦) كتب تاريخ النسخ
في هامش الورقة .

١٥٦/١ ثانياً . (١٧٩) زيادة لازمة يدل عليها ما ورد في لسان العرب
(١٥٦/١ ثانياً) . (١٨٠) في الأصل : رفنت ، وهو تصحيف
(ينظر : لسان العرب ١٧/٥٩ زفن) . (١٨١) الرأفة : الرحمة (لسان
العرب ١١/١١ رأف) . (١٨٢) في الأصل : أربأت ، وهو تصحيف
يدل عليه ما ورد في كتاب الجمل للمؤلف (ص ٢٩٧) : « وأردأت
الرجل : أي أعتته » . (وينظر : لسان العرب ١/٧٨ ردا) .
(١٨٣) ينظر : السيرافي : شرح كتاب سيبويه ، تح : د. رمضان
عبدالتواب وآخرين ، القاهرة ، ١٩٨٦ م ، ٩٠/١ ، والمكبري : شرح
اللمع ٣٣٥/٢ . والسيوطي : مع الموامع ١/١٥٠ . (١٨٤) ينظر :
ابن السراج : الاصول ١/٤٨ و ٢/١٦٤ ، وابن عقيل : شرح ألفية ابن
مالك ٨٥/١ . (١٨٥) في الأصل : واسمع ولا تسمع ، وهو تحريف
ظاهر ، لأن الكلام عن الأعمال المعتلة الآخر . (١٨٦) سيبويه :
الكتاب ٤/١٥٩ ، وابن السراج : الاصول في النحو ، تح :
د. عبدالحسين الفتلي ، ط ٢ ، بيروت ، ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ م ،
٣٨٢/٢ ، وكتاب الخط (له) ص ١١١ ، وابن يعيش : شرح المفصل
٧٧/٩ . (١٨٧) السيوطي : مع الموامع ٢/٢١٠ ، ونصر الموريني :
المطلع النصرية ص ١٥٩ . (١٨٨) سورة الأنعام ٩٠ . (١٨٩) كذا
في الأصل ، ولعل تمام العبارة : هذه هاء وقف . (١٩٠) ينظر : ابن
الأنباري : إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ، تح : محيي
الدين عبدالرحمن رمضان ، دمشق ، ١٩٧٦ م ، ٣٠٣/١ و ٣١١ .
(١٩١) سورة البقرة ٢٥٩ .
(١٩٢) ينظر : ابن الأنباري : إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٠٦ -
٣١٠ . (١٩٣) زيادة يقتضيها السياق . (١٩٤) ما بين المعقوفين غير
واضح في الأصل . (١٩٥) في الأصل : وفتحة بعد الواو ، وقد قال
الصولي (أدب الكاتب ص ٢٤٨) : « وكل واو وقعت بين ضمتين أو
كسرتين تسقط » . (١٩٦) كذا في الأصل . (١٩٧) ينظر : ابن
قتيبة : أدب الكاتب ص ٢٠٩ ، وابن السراج : كتاب الخط ص ١٢١ ،
وابن جني : سر صناعة الاحراب ١/١٢٦ . (١٩٨) زيادة ليست في
الأصل . (١٩٩) في الأصل : تقدمها ، وهو تحريف . (٢٠٠) في
الأصل : تقدمها ، وهو تحريف . (٢٠١) زيادة ليست في الأصل .
(٢٠٢) كذا في الأصل ، ولعل تمام العبارة : من قبل أنها حل .
(٢٠٣) في الأصل : عليها ، وهو تحريف ، لأن الكلام عن (ثم) .
(٢٠٤) في الأصل : معها . (٢٠٥) ينظر : ابن قتيبة : أدب الكاتب
ص ١٨٦ . (٢٠٦) كذا في الأصل ، ولم يتضح لي توجيهه ، وفي شرح
المفصل لابن يعيش (١١٥/٩) : « أوس الجرح ، والأصل أؤس » ، أي
ذاؤه (لسان العرب ١٨/٣٦ أسا) . (٢٠٧) الكلمة غير منقوطة في
الأصل . (٢٠٨) الكلمة غير منقوطة في الأصل . (٢٠٩) ينظر : ابن
قتيبة : أدب الكاتب ص ١٨٦ - ١٨٧ ، وابن الدعان : باب من الهجاء ،